أجوبة العلماء الأجلاء
عن حكم كتب أحمد بن عبد الله البكري

من نوادر مكتبة شيخ الإسلام ابن تيمية ومدرسته

أجوبة العلماء الأجلاء
عن حكم كتب أحمد بن عبد الله البكري
والنظر فيها وغيرها من الكتب المضلة:

١ - لشيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية.
٢ - والحافظ جمال الدين المزي.
٣ - والحافظ علم الدين البرزالي.
٤ - والحافظ فخر الدين البعلبكي.
٥ - والحافظ ابن قيم الجوزية.
٦ - والحافظ شمس الدين الذهبي.
٧ - والحافظ عبد الله بن أحمد بن المحب.

ومعها: رسالة في حكم قراءة كتب البكري للمزي رحمه الله.
وجواب لابن عروة في حكم أجرة رواية الكتب المحرمة.
ومعه: جوابان عن حكم دفع الزكاة للقلندرية والجواليقية وأضرابهم، لشيخ الإسلام ابن تيمية والعلامة زين الدين الفارقي الشافعي.

تنشران لأول مرة

تحقيق إبراهيم بن شريف الميلي

دار ابن حزم

حُقُوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ

الطَّبْعَةُ الأُولَى
١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار
تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها

دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت - لبنان - ص.ب: ١٤/٦٣٦٦ - تلفون: ٧٠١٩٧٤

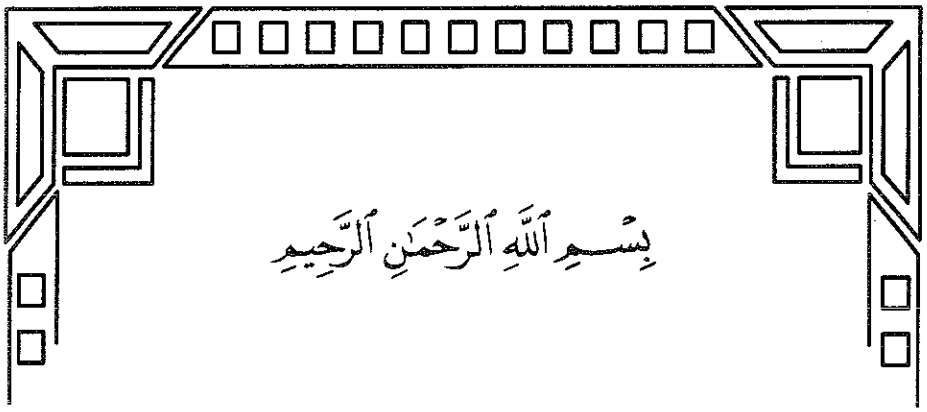

الحمد لله نحمدُه ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيِّئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضل له، ومن يضلل فلا هاديَ له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمَّداً عبده ورسوله صلى الله عليه و على آله وصحبه وسلم، أما بعد:

فهذا جزءٌ نفيسٌ تضمَّن الكلامَ عن أحمدَ بنِ عبدالله البَكْريِّ وحكم النَّظر في كتبه وتداولها، وواجبِ ولاة الأمر تجاهها وتجاه غيرها من الكتب المضلَّة.

وهو أيضاً عبارة عن أَجوبةٍ لِثُلَّة من أئمَّة العلم والهدىٰ والإيمان عن سؤال رُفع إليهم مِنْ بعضِ مَنْ له اجتماعٌ بأهل العلم يتعلق بالبكريِّ هذا ومصنَّفاته، وجاء السائل إليهم بمجلَّدتين من مصنَّفات البكري.

وأوَّلُ مَنْ جِيءَ إليه بالسُّؤال والمجلَّدتين من مصنفات البكري: شيخ الإسلام ابن تيمية ـ قدَّس الله روحه ـ فكتب عليها جوابَه ـ وهو مختصر جامعٌ مفيد ـ ثُمَّ أُخذت الرُّقعة إلى الحافظ المزِّي... وهكذا حتَّى أجاب على السُّؤال: سبعةٌ من كبار أهل العلم كلُّهم من مدرسة ابن تيميَّة العلَّمية والعمليَّة... ويا لها من مدرسة!

وقد تضمَّن هذا الجزء على صغره فوائد جمَّة:

١ ـ انتصار أئمة العلم لبيان السُّنَّة والحق، والتحذير من البدعة والباطل.

٢ - اجتماع أهل العلم علىٰ كلمة واحدةٍ في التحذير من كتب أهل الباطل والضَّلال.

٣ - تواضع أهل العلم بعضهم لبعض، كما تراه في أجوبة بعض المُجيبين، حيث أحال علىٰ مَنْ سبقه، مكتفيا بما ذُكر جواباً.

٤ - بيان حال البكري هذا، وأنَّه مجهولٌ، غير معروف بالعلم والطلب، وبيان ما تضمنته كتبه من الباطل والضلال.

إلى غير ما هُنالك ممَّا ستقف عليه حال قراءتك لهذا الجزء.

هذا، وعقب هذه الأجوبة: رسالةٌ في حكم النظر في كتب البكري للمزِّي، وعقبها: جوابٌ لابن عروة في حكم أجرة ورواية الكتب المحَّرمة.

وكتب: أبو تيمية الميلي
الكويت: في أوائل صفر ١٤٢٤هـ

وَصفُ النُّسخة الخطيَّة المعتمدة

اعتمدت في إخراج نصّ هذا الجزء علىٰ النُّسخة الخطيَّة من الكتاب الكبير «الكواكب الدراري في ترتيب مسند الإمام أحمد علىٰ أبواب البخاري» للعلاَّمة ابن عروة الحنبلي، المحفوظة بالمكتبة الظاهرية تحت رقم: ٥٧٨.

فقد تضمَّن هذا الكتاب هذا الجزء الذي بين يديك، وهو فيه في الملحق بالمجلد ٨٣، من الورقة ٢٤١/ب ـ ٢٤٤/أ ومسطرة كلِّ صفحة: ٢٧ سطراً.

وقد نشر ابنُ قاسم رحمهُ الله نَصَّ جوابِ شيخ الإسلام فقط في «المجموع» (٣٥٢/١٨) مع وقوع سقطٍ وتحريفٍ فيها ذكرناه في موضعه ـ كما ستراه، إن شاء الله تعالىٰ ـ.

ولو لم يكن من فوائد في إخراج هذا النصِّ سوىٰ تصحيح ذلك التحريف القبيح الذي فَرِح بِه بعضُ الرَّافضة، وظنُّوا أنهم قد أصابوا به مُرادهم، وهو مصحَّحٌ هنا ص: ٢٢، لكفىٰ به فكيف، والجزء الذي بين يديك احتوىٰ علىٰ:

١ ـ أجوبة الأئمة الأجلاَّء عن حكم النظر في كتب البكري، وهم:

١ ـ ابن تيمية.

٢ ـ المزي.

٣ ـ البرزالي.

٤ ـ الفخر البعلبكي.

٥ ـ ابن القيِّم.

٦ ـ الذهبي.

٧ ـ ابن المحب.

٢ ـ ورسالة في حكم قراءة كتب البكري للمزِّي.

٣ ـ وعقبها: جواب في حكم أجرة ورواية الكتب المحرَّمة، لابن عروة.

وكلُّها لم تنشر من قبل، وفيها ـ كما ستقف عليها ـ فوائد وفرائد.

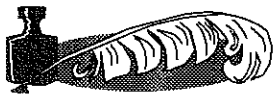

فَصْلٌ

«البكري في الميزان»

أحمد بنُ عبدالله البكريُّ هذا لا يخرج عن حَالين:

إمَّا أنْ يكون رَجُلاً غير مَعروفٍ؛ بل لعلَّه شخصيَّة مختلقة لا أصلَ لها، كما أشير إلى هذا في أجوبة بعض العلماء، وقد وُضِعَت هذه القصص والكتب علىٰ لسانه وتحت توقيعه!

وإمَّا: أن يكون كذَّاباً، وضَّاعاً، ودجَّالاً من الدَّجاجلة اختلَقَ ما ذُكر عنه.

وقد بحثت عنه في كتب التَّواريخ والرِّجال، فما وقفت له على ترجمةٍ ولا ذكر، سوىٰ ما في هذه الأجوبة التي بين يديك، وما سيأتي:

١ ـ قال ابن تيميَّة في جوابٍ له عن سؤال رُفع إليه في أحاديث وأخبار ومغازي وحكايات عن عليٍّ مكذوبة نقلت من كتبٍ فيها من جنس ما في كتب البكري، فقال: «هذه الأحاديث من الأحاديث المفتراة باتفاق أهل العلم، وإنما تؤخذ هذه الأحاديث من مثل «تنقلات الأنوار» للبكري وأمثاله ممن روىٰ الأكاذيب الكثيرة» (المجموع ٣٥٨/١٨).

٢ ـ وترجمه الذَّهبي في «الميزان» (١١٢/١) فقال: «أحمد بن عبدالله بن محمد، أبو الحسن البكري: ذاكَ الدجَّال، واضعُ القصص

التي لم تكن قط، فما أجهله وأقلّ حياه، وما روىٰ حَرفاً من العلم بسنَدٍ، ويُقرأ له في سوق الكتبيِّين: كتاب «ضياء الأنوار» و«رأس الغول» و«شر الدَّهر» وكتاب «كلندجة» و«حصن الدُّولاب»، وكتاب «الحصون السَّبعة وصاحبها هضام بن الحجاف، وحروب الإمام علي معه»، وغير ذلك».

٣ ـ وقال ابن كثير في ترجمته للبطَّال: «وأمَّا ما يذكُره العامَّة عن البطَّال من السِّيرة المنسوبة إلى دَلْهَمَةَ والبطَّال والأمير عبدالوهاب، والقاضي عقبة، فكذبٌ وافتراءٌ، ووضعٌ باردٌ، وجهلٌ كبيرٌ، وتخبيط فاحشٌ، لا يروج ذلك إلاَّ علىٰ غَبيٍّ أو جاهلٍ رَدِيٍّ، كما يروجُ عليهم سيرةُ عنترةَ العَبسيِّ المكذوبةُ، وكذلك سيرةُ البكريِّ والدَّنَفِ وغير ذلك، والكذبُ المفتَعَلُ في سيرة البَكْريِّ أَشدُّ إثماً وأعظمُ جُرماً من غيرها، لأنَّ واضعها يدخُل في قول النَّبي ﷺ: «**مَنْ كذبَ عليَّ متعمِّداً فليتبوَّأ مقعده من النَّار**» (البداية ١١٥/١٣، ١١٦).

٤ ـ وقال ابن حجر مذيِّلا على الذَّهبي: «ومن مشاهير كتبه: «الذروة في السيرة النبوية» ما ساق غزوة منها علىٰ وجهها بل كلّ ما يذكره لا يخلو من بطلان، إمَّا أصلاً وإمَّا زيادة» (اللِّسان ٢٠٢/١).

قلتُ: ولم أقف علىٰ مَن أثنىٰ علىٰ تصانيفه سوىٰ حاجي(ح) خليفة، فقد ذكر له كتاباً بعنوان: «الأنوار ومفتاح السرور والأفكار في مولد النبي المختار» وقال[1]: «لأبي الحسن أحمد بن عبدالله البكريٰ المتوفي سنة...؟ كذا، وهو كتابٌ جامعٌ مفيد في مجلَّد، أوله:

الحمد لله الذي خلق روح حبيبه... إلخ.

جمعها لتقرأ في شهر ربيع الأول، وجعلها سبعة أجزاء».

قلتُ: الأمرُ لا يحتاج إلى تعليق، وحاجي خليفة ليس من أئمة العلم

---

(١) كشف الظنون (١٩٥/١).

(ح) أثبت محمد الطنجي ـ رحمه الله ـ أن صحيحه: «حاجي خليفة»، ثم قال: إعتاد الناس أن يقولوا: «حاجي خليفة»، وهو نطق خاص بإخواننا الأتراك، فينبغي أن يظلّ خاصًّا لهم». «المعجم في التراجم...» صـ٩٩) القطان

العارفين به، بل هو حاطب ليل، لا يفهم كثيراً في الكتب والعلم، وقد نادىٰ علىٰ نفسه بقلّة البضاعة حين أثنىٰ على كتاب البكري هذا.

وكتب البكري كما قرر لك أئمة العلم= أغلبها بل كلُّها كذبٌ إلاَّ جُمَلاً يسيرة من الحق مَشوبَة بكثير من الباطل.

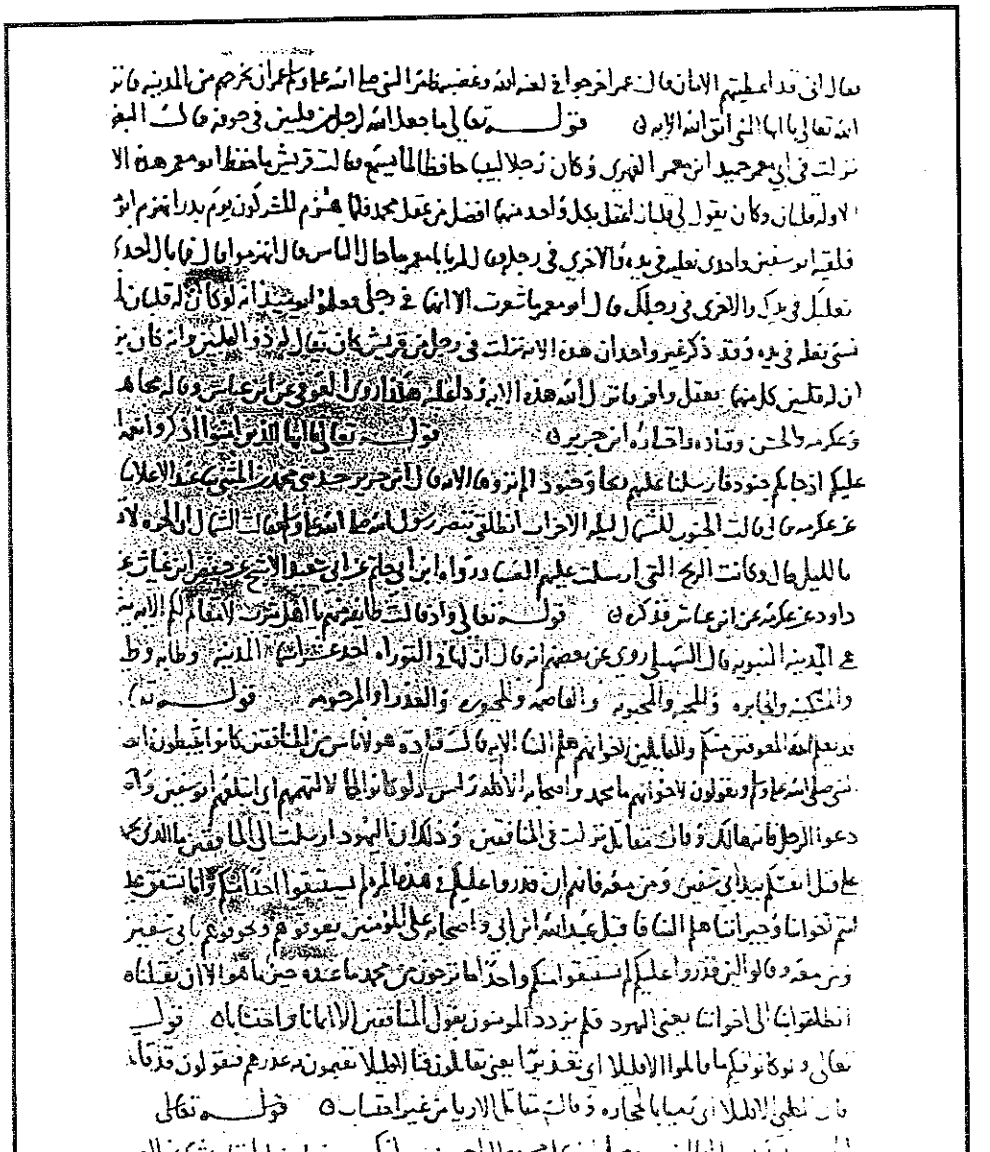

صورة الوجه الأول من الورقة
الأولى من النسخة الخطيّة

[النَّصُّ المحقَّق]

السُّؤَال وقصَّتُه

قِصَّة المَسْأَلة
وصيغة السُّؤال

الحمد لله ربِّ العالمين، وصلَّى اللَّهُ علىٰ مُحَمَّدٍ وآلِهِ أجمعين:

أنكر بعضُ مَنْ له اجتماع بمشايخ العلم والحديث كُتُبَ البَكْريِّ: أحمدَ بن عبدالله لما سمعها، وجاءَ منها بمجلَّدين إلى مشايخ العلم ونَقَلةِ الأخبار وعُدول الدِّين وأئمَّة المسلمين الذين لا يزالُ الله يؤيّدُ بهم هذا الدِّين إلى يوم القيامة، ويميِّزون بين الصَّحيح والسَّقيم، فلا تزالُ طائفةٌ من هذه الأمَّة على الحقِّ، ولا يزال دين هذه الأمَّة ظاهراً بالحجَّة والبيان والسَّيف والسِّنان؛ إذْ قد أتمَّ الله نور هذه الأمَّة وهذا الدِّين، فلا يقدر مبتدعٌ ولا زنديقٌ ولا مُنَافقٌ ولا كافرٌ أن يزيدَ فيه، ولا أن يُنقِصَ منه.

وحفظ الله لهذه الأمَّة كتابَها القرآن: أن يبدَّل ويغيَّر؛ بل هو محفُوظٌ، وكذلك الحكمة التي أنزلها الله على رسول = قد أقام الله لها من هذه الأمَّة طائفة بعد طائفة يحفظونها وينقُلُونها، فلو أراد مبتدعٌ أو غيره أن يزيد فيها حرفاً أو ينقص حرفاً لأقامَ الله له مَنْ يكشفُ أسراره ويهتكُ أستاره وينادي عليه ويفضحه وينافحُ عن دين الله ورسوله وينصحُ المسلمين.

ولمَّا جاء الرَّجلُ إلى أهل العلم والدِّين الموجودين في زمانه بتينكَ المجلَّدتين = أنكروهما ولم يعرفوا مصنِّفها البكريَّ، ولا في أيِّ وقتٍ كان، وقالوا للسَّائل: اكتُب لنا في هذه الكتب ومصنِّفها سؤالاً حتَّى نكتب عليه.

فقال لهم: أَنتم أُمناءُ الدِّين وورثة الرَّسول وصيارفة الحديث ونقَّادُه،

فميِّزوا الصَّحيح منها والسَّقيم، وبيِّنوا حال الرُّواة: الصادق منهم والكاذب، واكتبوا علىٰ هذه الكتب بما علَّمكم الله من هذه الصِّناعة، وانصحوا لله[1] ورسوله وأدُّوا الأمانة في نصيحتكم لله ورسوله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامَّتهم، وبيِّنوا للنَّاس حال هذه الكتب وحال مصنِّفها.

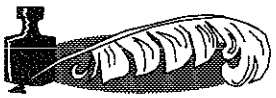

(١) في الأصل: الله.

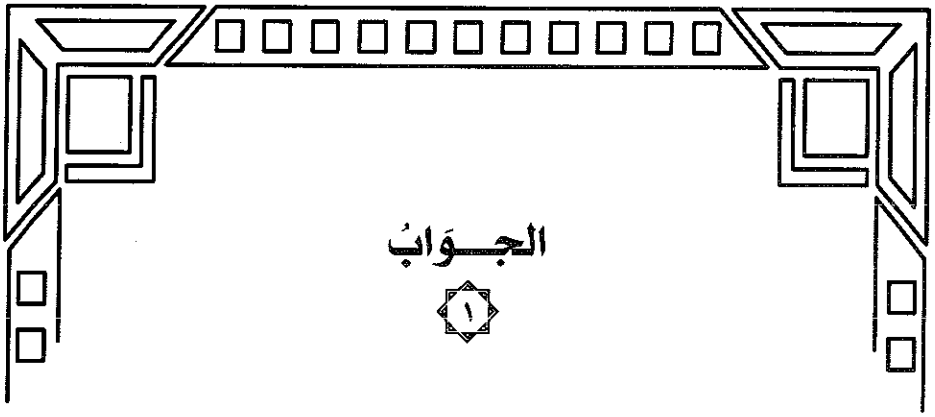

جـوابُ
شيخ الإسلام تقيّ الدين ابن تيميَّة رحمه الله تعالى

[فأوَّل مَنْ كتب عليها شيخُ الإسلام والمسلمين، القائم ببيان الحق ودعوة الخلق إلى الحق ونصرة الدّين: تقي الدّين، أبو العباس أحمدُ بنُ عبدالحليم بنِ عبدالسلام بن عبدالله بن أبي القاسم بنِ محمد بن تيميَّة ـ رضي الله عنه ـ فقال:

فصلٌ

يقول أحمد ابن[1] تيميّة](*):

إنَّ كتابَ «تنقُّلات الأنوار» المنسوبَ إلى البكريِّ: أحمدَ بنِ

(*) ما بين [] من الأصل، لم يذكر في ط.

(١) هو الإمام الذي طَبَّقَتْ شُهرتُه الآفاق، والذي عُرف بـ «شيخ الإسلام» قروناً عديدة إلى يوم النَّاس هذا.
وقد جمعت في حياته وتاريخه إلى يوم النَّاس هذا كتاباً كبيراً ضمَّنتُه كثيراً من الفوائد والفرائد النادرة، والرَّسائل المتعلقة بسيرته، والتي لم يُسبق أن طبعت، وأسميته: «الدر=

عبدالله[1] من أعظم الكتبِ [كذباً و][2] افتراءً على الله ورسوله وعلى أصحاب رسول الله ﷺ، وقد افترى فيه من الأمور مِنْ جنس ما افتراهُ المفترُونَ في سيرة دَلْهَمة والبَطَّال وسيرةِ عَنْتَرة وحكايات الرَّشيد ووزيره جعفر البَرْمَكي، وحكايات العيَّارين مثل الزئبق المصري، وأحمد الدَّنَف[3] ونحو ذلك.

لكن هؤلاء يفترون الكذب على من ليس من الأنبياء، وصاحبُ الكتاب الذي سماه «تنقُّلات الأنوار» يفتري الكذب على رسول الله ﷺ وعلى أصحابه، ويكذبُ عليه كذباً لا يُعرفُ أنَّ أحداً كذبَ مثله في كتاب؛ وإن كان في بعض ما يذكرُه[4] صِدقٌ قليلٌ جدًّا فهو من جنس ما في «سيرة عنترة» و «البطال»؛ فإنَّ عنترةَ[5] كان شاعراً فارساً من فُرسان الجاهلية، وله شعرٌ معروفٌ، وقصيدتُه إحدى السَّبع المعلَّقات؛ لكنِ افْتروا عليه من الكذب ما لا يُحصيه إلا الله؛ وكلَّما جاءَ وقتٌ زادوا فيها[6] من الأكاذيب.

وكذلك أبو محمَّد البطَّال[7] كان من أمراء المسلمين المعروفين [الذين يغزُون الرُّومَ في زمن بني أمية.

= المكنون في تاريخ شيخ الإسلام ابن تيمية عبر ثمانية قرون»، وقد سرق أحدُهم عنوان الكتاب في قصَّة تُذكر في غير هذا الموضع، والله المستعان.

(١) في ط: أحمد بن عبدالله البكري، ولعل المثبت هو الأصوب وفي السؤال ما يناسبه.

(٢) ساقط من الأصل

(٣) في ط: الدنق ـ بالقاف ـ.

(٤) في ط: يذكروه.

(٥) انظر: ترجمتُه في: طبقات الشعراء وغيره.

(٦) في ط: وكل من جاء زاد ما فيها. كذا والأصح ما في الأصل.

(٧) قُلتُ: هو ـ كما قال الذَّهبيُّ ـ: رأسُ الشجعان والأبطال، أبو محمد، عبدالله البطَّال، وقيل: أبو يحيىٰ، من أعيان أمراء الشَّاميِّين، وكان شاليش الأمير مسلمة بن عبدالملك...، أوطأ الروم خوفاً وذُلاً، ولكن كُذب عليه أشياء مستحيلة في سيرته الموضوعة (السيرة /٢٦٨، ٢٦٩)

وقال ابن العِماد الحنبليُّ: «وفيها ـ يعني: سنة ١٢١هـ ـ قتل أحد الشُّجعان والأبطال: =

وعبدالوهاب بنُ[1] بُخْت معروفٌ][2].

وكان المسلمون قد غزوا القسطنطينية غزوتين:

الأولى: [غَزَوها][3] في خلافة معاوية[4]، أمَّر فيها ابنه يزيد، وغزا

= أبو محمد البطَّال، وله حروبٌ ومواقف، ولكن كذبوا عليه فأفرطوا، ووضعوا له سيرة كبيرة تقرأ كل وقت، يزيدُ فيها مَن لا يستحي من الكذب» (الشذرات١/ ١٥٩).
قلتُ: واختلف في سنة وفاته:
فقيل: سنة إحدىٰ وعشرين ومئة، قاله خليفة بن خياط (تاريخه ٥٢٤/٢)، وتبعه ابن العماد في «الشذرات» (١٥٩/١).
وقيل: سنة اثنتين وعشرين ومئة، قاله ابن جرير (تاريخه ١٩١/٧).
وقيل: سنة ثلاث عشرة سنة ومئة، قاله أبو حسَّان الزيادي وغيره وكأنَّه أقرب، فإنهم ذكروا أن عبدالوهاب بن بخت قتل مع البطال.
وعبدالوهاب ـ كما سيأتي ـ قتل سنة ١١٣هـ.
ولينظر في هذا كلِّه:
السير ٢٦٨/٥، ٢٦٩، وتاريخ الطبري (١٨٨/٧ و ١٩١). وتاريخ دمشق (٣٥٦/٣٩ ـ ط المجمع) وهي مطوَّلة، وتاريخ الإسلام (حوادث وفيات ١٠١ ـ ١٢٠) ص: ٤٠٦، والبداية (١١٠/١٣ ـ ١١٦).

(١) قلتُ: هو الأمير عبدالوهاب بنُ بُخْت، أبو عبيدة، ويقال: أبو بكر، القرشيُّ، المكيُّ، مولىٰ آل مروان بن الحكم، سكن الشَّام، ثم تحَّول إلى المدينة.
روىٰ عن أنس وغيره وجماعة من التابعين، وعنه خلق منهم: مالك بن أنس، وأيوب، ويحيى الأنصاري، ومحمد بن عجلان.
وثقه أكثر الأئمة وأثنوا عليه: ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم ويعقوب الفسوي والنَّسائي.
قال مالك: «كان كثير الحج والعُمرة والغزو حتى استشهد... وكان سمحاً جواداً، استُشهد ببلاد الروم مع الأمير أبي محمد عبدالله البطَّال، ودُفن هناك ـ رحمهُ الله تعالى» (تاريخ دمشق ٧٤/٤٤).
وكانت وفاته كما قال أكثر أهل العلم سنة ١١٣هـ. تنظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٤٨٨/١٨) وتاريخ دمشق (٦٨/٤٤ ـ ط المجمع)، و«البداية» (٦٥/٣ ـ ط هجر) وغيرها.

(٢) ما بين [] ساقط من ط.

(٣) ما بين [] ساقط من ط.

(٤) كانت ـ على قول الأكثر ـ سنة اثنتين وخمسين، انظر: طبقات ابن سعد (٤٨٥/٣)، =

معه أبو أيوب الأنصاري الذي نزل النبي ﷺ في داره لما قدم مهاجراً إلى المدينة، ومات أبو أيوب في تلك الغزوة، ودُفن إلى جانب القسطنطينية.

وقد روى البخاريُّ في «صحيحه»[1] عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: «**أول جيش يغزون القسطنطينية مغفورٌ له**».

والغزوةُ الثانية[2]: في خلافة عبدالملك بن مروان، أمَّر ابنَه مسلمة، أو خلافة[3] الوليد إبنِه وأرسلَ معه جيشاً عظيماً وحاصروها، وأقاموا عليها

= وثقات ابن حبان (١٠٢/٣)، ومولد العلماء ووفياتهم (١٥٤/١) والاستيعاب لابن عبدالبر (٤٢٥/٢) وتهذيب الكمال (٦٦/٨ ـ ٧١)، والبداية (٢٢٢/٦) و (٣٢/٨ و ٥٩) والإصابة (٢٣٤/٢) والتهذيب (٧٩/٣) والفتح (١٢٠/٦) والثلاثة الأخيرة لابن حجر، وغيرها.

قلتُ: والمذكور هنا ذكره شيخ الإسلام في مواضع من كتبه.

انظر: الجواب الصحيح (١١٨/٦) والمجموع (٤١٣/٣) و (٤٧٤/٤، ٤٧٥) وغيرها والمنهاج (٥٤٤/٤ و ٥٧٢).

(١) قلتُ: الحديث في «صحيح البخاري» (٢٩٢٤)؛ لكن ليس عن ابن عمرَ بل عن أم حرام بنت ملحان، والعجب كُلَّ العجب: أنَّ شيخ الإسلام أورده في مواضع عدَّة من كتبه معزُواً للبخاري من حديث ابن عمر بهذا اللفظ، وليس فيه يقيناً، وهذا ما دعا المعلق على «الجواب الصحيح» (١١٧/٦) أن يغيِّر من الأصل كلمة (ابن عمر) إلى (أم حرام) مع اعترافه أنَّ الأصل كذلك في جميع نسخ الكتاب، وهذا فعلٌ مشينٌ! ولو رجع إلى كتب الشيخ لوجده يذكر الحديث على النحو الذي هنا، انظر: «منهاج السنة» (٥٤٤/٤ و ٥٧٢) وتعليق محققه عليه، و«المجموع» (٤١٣/٣ و ٤٧٤/٤، ٤٧٥ و ٤٨٦).

كما أنَّ لفظه في «الصحيح» هو: «**أولُ جيشٍ من أمَّتي يغزون مدينة قيصر مغفورٌ لهم**».

وشيخ الإسلام ساقه على المعنى، فمدينة قيصر هي: القسطنطينية ـ على قول الأكثر ـ، وقيل هي: حمص، انظر: «الفتح» (١٢٠/٦).

وللفائدة: هذا الحديث استدركه الحاكم على الشيخين، فوهم، وقال: «صحيح على شرط البخاري، ولم يخرجاه»، وهو كما قدمنا في «صحيح البخاري».

(٢) ذكرها ابن كثير في خلافة الوليد بن عبدالملك سنة ٩٣، وذكر فيها بناء الجامع، انظر: البداية (٨٧/٩، ٨٨).

وقيل: في عهد سليمان بن عبدالملك سنة ٩٨هـ (البداية ٤/٩).

(٣) في ط: خلف.

مدَّة سنين؛ ثم صالحوهم على أن يدْخُلُوها، وبَنَوا فيها مسجداً، وذلك المسجدُ باقٍ إلى اليوم، فجاء الكذَّابون فزادوا في سيرة البطال وعبدالوهاب من الأكاذيب ما لا يحصيه إلا الله [عزَّ وجلَّ]، وذكر دلهمة والقاضي عقبة، وأشياء لا حقيقة لها.

والبكريُّ صاحب «تنقلات الأنوار» سلكَ مسلكَ هؤلاء المفتَرِين الكذَّابين؛ لكنْ كذبُه على رسولِ ربِّ العالمين[1]، وعلى أصحابه أفضلِ الخلق بعد النبيين [أكثرُ]، و[ما][2] فيه من أنواع الأكاذيب المفتريات وغرائب الموضوعات أمرٌ[3] يجِلُّ عن الوصف، مثل حديث السبع حصون وهضام بن جحاف، ومثل حديث [شرّ][4] الدهر ورأس الغول وكلندجة [وغير ذلك من كتبه][5].

وغير ذلك من ذكرِ أماكنَ لا وجودَ لها وغزواتٍ لا حقيقةَ لها وأسماءٍ ومسمَّياتٍ لا يعرفُها أحدٌ من أهل العلم؛ ورواية أحاديث تخالفُ كتاب الله وسنة رسوله وإجماعَ المسلمين، وتخالفُ ما تواتر عن النبيِّ ﷺ، وفيها من الأقوال والأفعال المضافة إلى النبي ﷺ وأصحابه ما برأه الله منه، وهي من جنس أحاديث الزنادقة النُّصَيرية وأشبهاهم الذين يختلِقُون ما فيه غلوٌّ في عليٍّ أو[6] غيره.

وفيه من القدح في دين الإسلام والإفساد له ما يُوجِب إباحةَ دم مَنْ يقول ذلك؛ وإن كان جاهلاً استُتِيب فإن تاب وإلا قُتِل.

وأقلُّ ما يُفْعلُ بِمَنْ يروي مثل هذا أنْ يعاقب عقوبةً تردعُه عن مثل ذلك، وكذلك يستحقُّ العقوبة مِنْ يكرِيها لمن يقرؤُها ويصدِّقُ ما فيها ومَنْ ينسخُها أيضاً.

---

(١) في ط: رسول الله.
(٢) ما بين [] ساقط من ط.
(٣) في ط: ما، وسياق العبارة بحذف ما التي سبق استدراكها بين معقوفتين سليم.
(٤) ما بين [] ساقط من ط.
(٥) ما بين [] من ط.
(٦) في ط: وغيره.

كذلك؛ ويجبُ على أهل العلم إظهارُ ما يعلمون من كذب هذه وأمثالها، فكما[1] يجبُ بيانُ صدقِ[2] ما نُقل عنه من[3] الأحاديث [الصَّحيحة][4] كأحاديث البخاريِّ [ومسلم][5] = يجبُ بيانُ كذب ما كُذب عليه من الأحاديث الموضوعة التي يعلم أنَّها كذبٌ، كما بيَّن أهل العلم من[6] حال من كان يكذب عليه من الرُّواة وبيان ما نُقل عنه من الكذب الذي يعلمون أنه كذبٌ وكثير من الموضوعات إنما يعلم أنها موضوعة خواص أهل العلم بالأحاديث.

وأما ما في مثل[7] «تنقلات الأنوار» [وغيره من كتب البكريِّ][8] من الأحاديث فهو مما يعلم[9] مَنْ له أدنى علم بأحوال الرسول ومغازية أنه كذبٌ.

وعلى ولاة الأمور عقوبةُ مَنْ يروي هذه أو يُعِين على ذلك بنوع من أنواع الإعانة.

ولوليِّ الأمر أن يحرقَها، فقد حَرَّقَ عثمانُ [بنُ عفَّان][10] رضي الله عنه كتباً هذه أولى بالتحريقِ منها، والله أعلم.

كتبه أحمدُ ابنُ تيميَّة

---

(١) في الأصل: وكما.

(٢) في ط تحريف قبيح: كذب بدل صدق، وهذا الوهم كنت قد نبهت عليه قبل أن أطّلع على النسخة الخطية في تعليقي على «المئة المنتقاة من صحيح البخاري» التي نشرتها، كما تجد ذلك في المقدمة ص: ١٢٣، فاتفق صواب ما استظهرته والحمد لله على التوفيق.

(٣) في ط: في.

(٤) ما بين [] ساقط من ط.

(٥) ما بين [] ساقط من ط.

(٦) ساقطة من الأصل.

(٧) في ط: وأما مثل ما في...

(٨) ما بين [] ساقط من ط.

(٩) في ط: يعلمه.

(١٠) ما بين [] ساقط من ط.

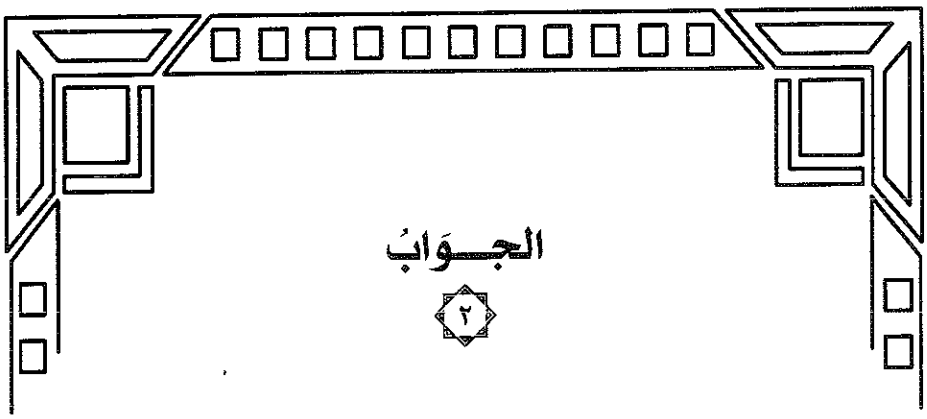

جـواب
الحافظ جمال الدّين المزّي رحمه الله تعالى

ثم كتبَ الشَّيخُ، الإمامُ الحافظُ، النَّاقدُ، الجهبذُ، عمدةُ الحفَّاظ، محدِّثُ الإسلام، وحافظُ الأنام، وعالمُ الجرح والتعديل، وإمام أهل الحديث على الإجمال والتفصيل: جمالُ الدين أبو الحجاج، يوسفُ بنُ الزَّكيِّ عبدالرحمٰن بنِ يُوسف المزِّي ـ رحمه الله[1] ـ ما صُورته:

---

(١) هو الإمام المشهور، والحافظ الكبير، جمال الدِّين، أبو الحجَّاج يوسف بن الزَّكيّ عبدالرحمٰن بن يوسف الكلبيّ القضاعيّ، المِزيُّ المولود سنة ٦٥٤، والمتوفَّى سنة ٧٤٢هـ، وقد ترجم له المؤرِّخون ممَّن عاصره من أقرانه وتلاميذه، وكذا مَن جاء من بعدهم تراجم حافلة جداً، لا يحسنُ اختصار بعضها، فضلاً عن الإتيان عليها كلِّها، وقد جمع هذه المصادر: الدكتور بشار عوَّاد في تعريفه بالمزِّي في مقدمة تحقيقه لكتاب «تهذيب الكمال» (١/٩ ـ ٣٦)، وممَّا قيل فيه:

* قول الذهبيِّ: «كان خاتمة الحُفَّاظ، وناقد الأسانيد والألفاظ، وهو صاحب معضلاتنا، وموضح مشكلاتنا..».

* وقول التقيّ السُّبكيّ: «هو إمام المحدِّثين، والله لو عاش الدَّارقطني، لاستحيىٰ أن يدرِّس مكانه»!!

قلتُ: وفيه ما لا يحتاج إلى تعليق، ألزمنا الله العدل فيما نقول. =

الحمدُ لله وسلام علىٰ عباده الذين اصطفى، أما بعد:

فإني وقفت علىٰ الكتاب المسمَّى بحديث السبع حصون وصاحبها هضام بن الجحاف، وما جرىٰ لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب معه من الحرب والقتال، وهو كتابٌ منسُوبٌ إلى أبي الحسن أحمد بن عبدالله بن محمد البكري.

فوجدتُ فيه من الأحاديث المفتعلة، والأكاذيب المختلقة، والإفك المفترىٰ ما يجلّ عن الوصف، ويتجاوز النعت ممَّا يعلمُ مَنْ عنده أدنىٰ حظٍّ من العلم، وأدنى مُسْكة من العقل أنَّه كذبٌ لما اشتمل عليه من الأباطيل والخُرافات والأضاليل والترَّهات وأسماء رجال لا يعرفوُن، ولا يدرىٰ: هل وُجدوا في هذا العالم أم لا؟ وأسماء أماكن لم يُسْمع بها في جاهلية ولا إسلام.

وأما البكريُّ[1] الذي نُسِبَ إليه هذا الكتاب فلا يعرفه أحدٌ من أهل العلم، ولا يوُجد له ذكر في شيء من التواريخ، ولا يدرىٰ أين كان؟ ولا متى كان؟

ومَن حسَّنَ الظَّنَّ بهذا الكتاب أو ما جرىٰ مجراه بعد الاطِّلاع على ما فيه، فهو من أضلِّ الضَّالين وأجهل الجاهلين.

ثمَّ وقفتُ علىٰ شيءٍ من الكتاب المسمَّى بـ «انتقال الأنوار» المنسوب

= وقال فيه التقيُّ ابن تيميَّة لمَّا ولي المزيّ مشيخة دار الحديث الأشرفية ـ ولا تزال باقية إلى يوم النَّاس هذا ـ: «لم يَلِ هذه المدرسة من حين بنائها إلى الآن أحق بشرط الواقف منه».
وكان قد وليها قبله: ابن الصَّلاح وأبو شامة المقدسي والنووي وغيرهم.
وهذه الشهادة العالية وَحدَها تكفي دَليلاً علىٰ عُلوِّ كعب المزِّي في فنِّ الحديث مع جمعه لفنونٍ أخرىٰ.
«أعيان العصر» و«الدارس» (١/٣٥).

(١) سيأتي نحو هذا الكلام في رسالة مفردة للمزِّي في هذا الموضوع ص: ٤٥.

إلى البكري المذكور، فوجدتُ فيه نحو ما وجدتُ في هذا الكتاب، والحكم فيهما متقارب، والله أعلم.

قال: وكتبه يوسف المزِّي ـ عفا الله عنه ـ.

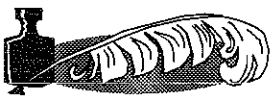

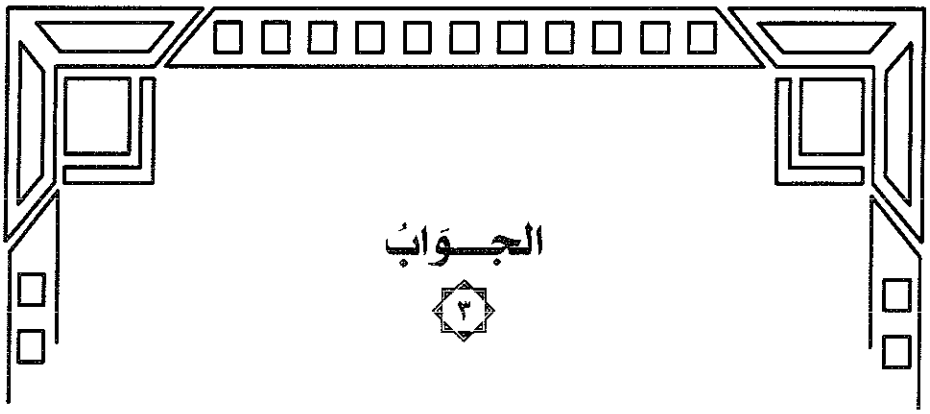

جواب
الحافظ علم الدين البرزالي رحمه الله تعالى

ثم كتب الشيخُ، والإمامُ، الحافظُ، المطّلعُ على الأحاديث والكتب والتواريخ، أكثرُ أهل زمانه قراءةً وسماعاً، وأضبط الناس وأصدقُهم نقْلاً، وهو الحافظ علم الدين، أبو محمد، القاسم بن محمد بن يوسف البرزالي[1] ـ رحمة الله عليه ـ فقال:

---

(١) هو الإمام، مؤرِّخُ الإسلام، العالم، المحدِّث، الحافظ الكبير، علم الدّين أبو محمد، القاسم بن محمد بن يوسف البِرْزالي الإشبيلي، الدِّمشقي المولود سنة ٦٦٥هـ، والمتوفّى سنة ٧٣٩هـ.

وهو ممَّن تفردُ ترجمته في مجلّداتٍ ضخمة، وقد جمعت كثيراً من أخباره وأحواله وسيرته في ترجمة له، قدَّمت بها لثبته ومعجم شيوخه ـ وهو قيد الطَّبع إن شاء الله تعالى ـ.

وحتَّى لا أكون مجحفاً في حقِّه، أنقلُ كلمةً للذَّهبيِّ فيه أسوةً بمن ترجمتهم قال رحمه الله[1]: «وكان رأساً في صدق اللهجة والأمانة، صاحب سنَّة واتباع ولزوم للفرائض، خيِّراً متواضعاً..، فصيح القراءة، قويَّ الدراية: عالماً بالأسماء والألفاظ...، عارفاً بالرِّجال والكبار، ولا سيما أهل زمانه وشيوخهم..».

---

[١] ذيل تاريخ الإسلام ص: ٤٥٥، ٤٥٦ ـ ط دار المغني بالرياض.

بسم الله الرحمن الرحيم

الذي ينقد الأحاديث الباطلة والمصنَّفات الموضوعة والمجموعات المكذوبة ويبيِّن زَيْفَها ويعرفُ صحيحها من سقيمها هو: الشيخُ الإمامُ شيخ الإسلام تقي الدِّين ـ أمتع الله ببقائه ـ وله في ذلك نقدٌ وتمييزٌ ومعرفةٌ واطِّلاعٌ وذَوقٌ يختصُّ به دون غيره، وأصحابُ هذا الفن يراجعونه في ذلك، ويسألونه ويستفيدون منه، فإنَّه الغاية فيه.

والشيخ الإمام الحافظ جمال الدِّين ـ نفع الله به ـ هو محدِّثُ الوقت، والغايةُ في معرفة أسماء الرجال من الثقات والضعفاء والمجهولين، وعلىٰ ذلك ـ تترتب معرفة الصحيح من الأحاديث والسقيم منها، والموضوع.

وقد كتب كلُّ واحدٍ منهما في هذا الجزء ما فيه مَقْنعٌ لا يحتاج إلى زيادة.

قال: وكتب القاسم بن محمد بن يوسف بن محمد البرزالي.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

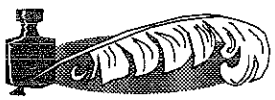

الجـــوَابُ

٤

جواب
الحافظ فخر الدّين البعلبكيّ رحمه الله تعالى

ثم كتب بعده الشيخُ، الإمامُ، الفقيهُ، البارعُ، الحافظُ، مفتي المسلمين، فخر الدين، أبو محمد عبدالرحمٰن بن محمد بن عبدالرحمٰن البعلبكي[١] ـ رحمه الله ـ ما صُورته:

---

(١) هو الشيخ، الإمامُ، العالمُ، المحدِّثُ، الفقيهُ، الحافظُ عبدالرحمٰن بن محمد بن عبدالرحمٰن بن يوسف، فخر الدِّين أبو محمد البعلبكي ثم الدِّمشقي الحنبلي.
ولد سنة خمسٍ وثمانين وستّ مئة، وسمع من الفخر ابن البخاري وابن القوّاس وجماعة.
ثم تفقَّه وطلبَ هذا الشَّأن وارتحل مرَّات، وكتب العالي والنازل، وخرَّج وأفاد الخاصَّة والعامَّة.
كذا قال الذَّهبي في «المعجم المختص»[١]، وقال في «الكبير»[٢]: «وخرَّج لنفسه وللكبار وقرأ للعامَّة، ونفَّعهم نفعه الله وغفر له».
وقال الحسيني: «الإمام العالمُ الحافظُ فخر الدين...» ثم نقل ما ذكرنا عن الذهبي.
توفِّيَ رحمه الله في ذي القعدة سنة اثنتين وثلاثين وسبع مئة.

---

[١] ص: ١٤٠.
[٢] (رقم: ٤٢٥).

الحمد لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله على رسوله محمد وآله وصحبه وسلم، أمَّا بعد:

فقد نظرت في مواضع من الجزء الأول من الكتاب المسمَّى بِـ«حديث السبع حصون وصاحبها هضام بن الجحاف، وما جرىٰ لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب من الحرب والقتال»، وهو ينسب إلى أبي الحسن أحمد بن عبدالله بن محمد البكري، وكذلك طالعت مواضع من «انتقال الأنوار» لأبي الحسن البكري المذكور فوجدتُ فيهما من الطامات والكذب والافتراء ما يعجز عن وصفه الواصف، وفيهما من الإفك والكذب ما لا يعلمه إلاَّ الله، والكذب على رسول الله ﷺ من أكبر الكبائر حتى ذهبت[1] طائفة من العلماء إلىٰ أنَّ الكذب علىٰ رسول الله ﷺ كفر ينقل عن الملَّة، وقد تواتر[2] عن رسول الله ﷺ أنَّه قال: «**مَنْ كذَب عليَّ متعمِّداً، فليتبوَّأ مقعدهُ من النار**».

وفي رواية[3]: «**إنَّ كذِباً عليَّ ليس ككذب علىٰ غيري، من كذب عليَّ متعمدّاً فليتبوَّأ مقعده من النَّار**».

= تنظر ترجمته في:
المعجم المختص (رقم: ١٦٣) والكبير (رقم: ٤٢٥) و ذيل التذكرة (ص: ٣٠)، وذيل الطبقات لابن رجب (٤١٩/٢) والدرر (٢١٩/٢) والشذرات (١٠١/٦) وغيرها.

(١) منهم: أبو محمد الجوينيُّ، حيث جزم بتكفير واضع الحديث، حكاه عنه غير واحد، كما في «التدريب» (٣٣٥/١) وغيره.

(٢) حيثُ رواه جمعٌ كبير من الصَّحابة، وقد اعتنىٰ جماعةٌ من الحفَّاظ بجمع طرقه، كما فعل يحيى ابن صاعد، والطبراني، وابن الجوزي في مقدمة كتابه «الموضوعات» حيث جاوز به التسعين نفساً، وغيرهم.
والحديث في البخاري (١٠٦) ومسلم (١ ـ المقدمة) من حديث علي، وفي البخاري (١١٠) و (٦١٩٧) ومسلم في «مقدمة صحيحه» (١٠/١ رقم: ٣) من حديث أبي هُريرة، وكذا في البخاري (١٠٧) من حديث الزبير، وأيضاً (٣٥٠٩) من حديث واثلة وأيضاً (٣٤٦١) من حديث عبدالله بن عمرو، وأيضاً (١٠٩) من حديث سلمة بن الأكوع وأيضاً (١٠٨) ومسلم (٢) من حديث أنس، وفي مسلم (٣٠٠٤) من حديث أبي سعيد، وغيرهم.

(٣) أخرجه البخاري (١٢٩١) ومسلم في «المقدمة» (١٠/١ رقم: ٤) من حديث المغيرة بن شعبة.

وقال[1]: «من روىٰ عنّي حديثاً وهو يرىٰ أنّه كذب فهو أحد الكاذبين».

---

(١) هذا الحديث جاء من حديث سمرة بن جندب وعلي والمغيرة بن شعبة رضي الله عنهم وهذا تفضيلُ ذلكِ:

فأما حديث سمرة بن جندب رضي الله عنه:

فقد رواه شعبة عن الحكم عن ابن أبي ليلىٰ، عن سمرة مرفوعاً به:

أخرجه مسلم (٩/١) وابن ماجة (٣٩)، والإمام أحمد (١٤/٥ و١٩ و٢٠) وابن أبي شيبة (٢٥٦١٥ ـ الحوت)، والحارث بن أبي أسامة في «مسنده» والطيالسي في «مسنده» (٨٩٥) أيضاً ـ ومن طريقهما: أخرجه أبو نعيم في «المستخرج» (٩٣/١ و ٩٤) و (٤٦/١) ـ وأبو الحسن ابن القطان في «زوائده على ابن ماجة» (١٥/١)، وابن حبان (٢٩) وفي «مقدمة المجروحين» (٧/١) والبغوي في «الجعديات» (١٤٠) ـ وعنه: الطبراني (٧/رقم: ٦٧٠٧) ـ والقطيعي في «جزء الألف دينار» (٣١٦)، والطحاوي في «المشكل» (٣٧٣/١ و ٤٢٢) وابن قانع في «معجم الصحابة» (٣٠٦/١)، وابن عدي (٢٩/١) والخطيب (١٦١/٤) وابن عبدالبر في «الاستيعاب» (٤١/١) من طرق عن شعبة به.

رواه عنه: «وكيع وغندر وعفان وأبو نعيم وسليمان بن حرب والحسن بن موسى الأشيب وحجاج بن نصير وأبو عامر العقدي وبشر الزهراني، وغيرهم».

وقد خالف شعبة فيه:

١ ـ الأعمش: فرواه عن الحكم عن ابن أبي ليلى عن علي. كذا أخرجه ابن ماجه (٤٠) والإمام أحمد. وابن أبي شيبة، والطبراني ـ ومن طريقيهما: الضياء في «المختارة» (٢٦٨/٢) ـ من طريق محمد بن فضيل عن الأعمش به.

٢ ـ محمَّد بن عبدالرحمٰن بن أبي ليلىٰ:

أخرجه ابن ماجة (٣٨) وابن أبي شيبة (٢٥٦١٦ ـ الحوت) وهناد (١٣٨١) والحارث بن أبي أسامة في «مسنده» ـ ومن طريقه: أبو نعيم (٣٥٦/٤) ـ والبزار (٦٢١).

قلتُ: محمد بن عبدالرحمٰن بن أبي ليلىٰ هذا سيءُ الحفظ؛ لكن متابعته للأعمش فيها بعضُ القوَّة.

لا سيما، وقد روىٰ عبيدالله بن موسى الحديثَ عن شعبة فجعله: عن الحكم عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلىٰ عن عليٍّ:

إلاَّ أن رواية الجماعة عن شعبة هي الأصحّ.

قال الترمذي بعد أن ساق الروايتين: «وكأنَّ حديثَ عبدالرحمٰن بن أبي ليلىٰ عن سمرة عند أهل الحديث أَصحُّ» (الجامع ٣٦/٥).

قلت: وساق الدارقطني الخلاف في طرق الحديث في «علله» (٢٧٠/٣، ٢٧١) من غير ترجيحٍ. =

. . . . . .

= وقال الضياءُ المقدسي ـ بعد أن ساق كلام الدارقطني عن الحديث من «علله» ـ: «قلتُ: فيكون ـ والله أعلم ـ سمعه عبدالرحمٰن بن أبي ليلىٰ من عليٍّ، ومن سمرة بن جندب؛ إذِ الرُّواةُ ثقاتٌ» (المختارة ٢٦٩/٢).

قلت: كأنَّ ما قاله الترمذي هو الأصحّ الأقرب، وهو الذي يظهر لك عند النظر في الطرق المذكورة:

فشعبة الإمام المُقدم علىٰ من ذُكر، وروايته:

١ ـ رواها عنه الثقات الحفَّاظ الأثبات، وكيع وأضرابه.

٢ ـ وأخرجها الأئمة في «الصِّحاح»: مسلم وابن حبان.

٣ ـ وأما رواية غيره، فلا تقوىٰ على المخالفة:

فأما رواية الأعمش، فتفرد بها محمد بن فضيل، ولم يروها غيره.

ومحمد بن فُضَيل ـ وإن كان ثقة في الأعمش فقد غلط عليه في بعض حديثه:

قال الدارقطني: «أرفع الرواة عن الأعمش: سفيان الثوري وأبو معاوية ووكيع ويحيى القطان وابن فضيل ـ وقد غلط عليه في شيء» (سؤالات ابن بكر وغيره: ص ٤٦، ٤٧ ـ والنص في شرح العلل لابن رجب ٥٣٥/٢ مُقَوَّماً).

لكن يعترض على هذا: بأنَّ الأئمة جزموا برواية الأعمش له ولم يلتفتوا لما ذكرنا، فابن فضيل ثقة، متثبت في الأعمش، ولذا علَّقوا الرواية إلى الأعمش، جازمين بروايته لها كما فعل الترمذي والدارقطني، حيث جعلا الأعمش مخالفاً لشعبة.

وهذه من فوائد تعليق الأئمة للطرق والأسانيد، حيث يستفَادُ منها أنَّ السَّند إلى المعلق إليه الخبر: صحيحٌ، وأنَّه لا علَّة فيه، والأمر في هذا مُنْتهٍ، لكن ينظر فيما بقي من الإسناد، وهذا صنيعُهم في كتب «العلل» و«التواريخ» وغيرها.

لكن يبقى هناك أمر تُقُوِّيَ به رواية شعبة، وهو:

أنَّ الحكم بن عتيبة ـ كما قال يعقوب بن شيبة ـ: «من صغار شيوخ الأعمش، وليس هو من صغار شيوخ شعبة».

وقد نصُّوا علىٰ أنَّ في حديث الأعمش عن الصِّغار أوهاماً.

بل في حديثه عن الحكم بن عتيبة.

قال ابن المديني في «العلل» برواية ابن البرَّاء ـ: «الأعمش كثير الوهم في أحاديث هؤلاء الصِّغار، مثل الحكم وسلمة بن كهيل...» (شرح العلل ٦٤٦/٢، ٦٤٧ ـ وليس هو في العلل المطبوع برواية ابن البراء).

وقد يقال: رواية ابن أبي ليلى علىٰ ضعفها تقوِّي رواية الأعمش، وهذا حق؛ لكن يبقى أنَّ رواية شعبة أرجح لما ذكرنا، وما عداها يطرقه احتمال الوهم والاشتراك فيه.

هذا ما كُتبَ أوَّلاً، ثم تبيَّن لي أنَّ ابن أبي حاتم أخرجه في «العلل» (٢٣٦٦)، من طريق=

. . . . . .

= ابن أبي ليلىٰ، كما قدَّمنا، وسأل أبا زرعة عنه، فقال: «هذا خطأ، والصحيح ما حدثنا أبو نعيم وأبو عمر الحوضي عن شعبة عن الحكم عن ابن أبي ليلىٰ عن سمرة..».

ولم يذكر متابعة الأعمش لابن أبي ليلىٰ التي قدَّمنا، وهذا نقلٌ نفيسٌ.

وأمَّا حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه:

فيرويه حبيب بن أبي ثابت عن ميمون بن أبي شبيب عن المغيرة به.

رواه عنه: «الثوري وشعبة وقيس به الربيع».

وأكثر الرواة عنهم قالوا في لفظه: «أحد الكذابين»، وقال بعضهم: «أحد الكاذبين»، وتردَّد بعضهم في اللفظين.

أخرجه مسلم في «مقدمة صحيحه» (٨/١)، والترمذي (٢٦٦٢) وابن ماجه (٤١) والإمام أحمد (٢٥٠/٤ و ٢٥٢ و ٢٥٥) وفي «علل ابنه عبدالله» (٢٢٨٠) والطيالسي (٦٩٠) وهناد في «الزهد» (١٣٨٢) وابن أبي شيبة (٢٥٦١٤ ـ ط الحوت) والبغوي في «الجعديات» (٥٤١ و ٢٠٦٧) وابن أبي الدنيا في «الصمت» (٥٣٣) والخرائطي في «مساوىء الأخلاق» (١٦٦) والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٤٢٣ ـ ١٤٢٦) والطبراني (١٠٢٠/٢٠ و ١٠٢١، ١٠٢٢) وابن حبان في «المجروحين» (٧/١) وابن عدي في «الكامل» (٢٩/١) و (٤٠٧/٢) وأبو نعيم في «الحلية» (٣٧٨/٤) والحاكم في «المدخل إلى الصحيح» (١٠٣/١) و الخطيب في «الجامع» (١٢٨٧) وابن عبدالبر في «التمهيد» (٤١٠/١) وابن حزم في «الإحكام» (٢٠٩/٢ ط ـ دار الحديث).

قال الدارقطني: «وهو صحيح عن حبيب» (العلل ١٣٣/٧).

قلت: وخالفهم علي بن أحمد بن مروان المعروف بابن نقيش، فرواه عن أبي عقيل الجمال عن أبي أسامة عن الثوري، وعن أبي بدر عن حبان بن هلال عن شعبة به فجعل لفظه: «من كذبَ عليَّ متعمداً..»

ذكره الدارقطني في «علله» وقال: «فوهم في هذا القول، و الصحيح ما ذكرناه أوَّلاً».

قلت: وهذا الإسناد صحيح، لو سلم من الانقطاع بين ميمون والمغيرة، فقد اختلف في ذلك علىٰ أقوال:

فقال أبو داود: «ميمون لم يدرك عائشة».

وقال أبو حاتم ـ وقد سأله ابنه: ميمون بن أبي شبيب عن عائشة متصل؟ ـ: «لا» (المراسيل رقم: ٨٠٥).

وبناءً علىٰ هذا، فإدراكه للمغيرة غير ممكن من باب أولىٰ. فالمغيرة بن شعبة مات قبل عائشة ـ رضي الله عنها ـ.

وقال عمرو بن علي الفلاس: «لم أخبر أن أحداً يزعم أنه ـ يعني: ميموناً ـ سمع من أصحاب النبي ﷺ». =

ومن طالع هٰذين الكتابين أو شيئاً منهما وعنده أدنى حظٍّ منْ هذا الفنّ عَلِم أنَّهما كذب مفترىً على الله ورسوله، ومع ذلك بيَّن ترجمة الكتابين وحَالَ واضعهما ومصنفها: أستاذُ الوقت وشيخُ الإسلام، ومَنْ المرجعُ إليه في هذا الشَّأن، مميِّز الصَّحيح مِنَ السَّقيم، والذَّاب عن رسول الله ﷺ، جهبذ الوقت، تقي الدِّين ـ أبقاه الله ـ وكتب في هذا الجزء ما فيه كفاية، وكذلك ـ كتب فيه: شيخنا، الحافظُ، الناقدُ، حجَّة المحدِّثين والحفَّاظ، وبقيَّة النُّقَّاد: جمال الدين أبو الحجَّاج، يوسف المِزِّي وذكر أنهما من الموضوعات وغير ذلك.

= قلت: وهذا يوافق أبا داود وأبا حاتم في ما ادَّعياه من الانقطاع.
وخالفهم جماعةٌ في هذا:
فقد أثبت سماعه من المغيرة وغيره: البُخاري في «تاريخه» (٣٣٨/٧)، فقال: «يروي عن المغيرة بن شعبة وسمرة ومعاذ..».
ومعروف: أن البخاري لا يذكر في ترجمة راوٍ إلا شيوخه الذين سمع منهم، وإلاَّ نبَّه على الانقطاع.
والبخاري رحمه الله من أكثر الأئمة النقَّاد اعتناء بمسألة السماع.
والحديث احتج به البخاريُّ أيضاً في «القراءة خلف الإمام» (ص: ١٨٤)، ولم يذكر له علَّة.
ووافقه على اتِّصال رواية ميمون عن المغيرة تلميذه وخرِّيجه: الإمام الترمذي، حيث صحَّح رواية ميمون عن المغيرة لهذا الحديث في «جامعه»، فقال عنها: «هذا حديث حسن صحيحٌ» ولازم تصحيحه: اتصالُ سنده.
قلت: ويمكن أن يذكر مع البخاري والترمذي: كلُّ من ذكره مصحِّحا أو محتجَّاً به، كالإمام أحمد، حيث أسنده في «العلل» ولم يعلّه بالانقطاع، وكذا مسلم في «مقدمة صحيحه» وغيرهما.
وعلىٰ هذا؛ فإذا كان البخاري والترمذي يصححان سماعه من المغيرة؛ فعائشة من باب أولى!.
وبهذا اعترض ابن الصَّلاح على أبي داود: حيث قال في «شرح صحيح مسلم» ص: ٨٤: «وفيما قاله أبو داود تَوقُّفٌ ونظر، فإنَّه ـ يعني: ميموناً ـ كوفيٌّ متقدِّم، قد أدرك المغيرة بن شعبة، ومات المغيرة قبل عائشة».
ونقله النووي في «شرح مسلم» (١٩/١) وأبو زرعة العراقي في «تحفة التحصيل» (ص: ٣٢٢). والشمس آبادي في «عون المعبود» (١٣١/١٣)، وغيرهم.
قلتُ: ولعلَّه لهذا ذكر مسلم حديث ميمون عن عائشة: «أنزلوا الناس منازلهم» في «صحيحه» في مقام الاحتجاج ـ كما قال ابن الصلاح ـ وصححه الحاكم في «المعرفة».

ومَنْ طالع هذين الكتابين علم أنهما كذب من جهة العقل والنَّقل، وقد ذكر فيهما أماكن لا تُعرف وأسماء أناس ـ الله أعلمُ: هل كانوا موجودين أم لا؟

وفيهما من الأباطيل والخُرافات ما يشابه حكايات البطَّال وسيرة عنترة.

فاللَّهَ تعالى أسالُ أن يبصِّرنا في ديننا وأن يلهمنا رشدنا.

قال: كتبه عبدالرحمٰن بن محمد بن عبدالرحمٰن البعلبكي ـ عفا الله عنه ـ.

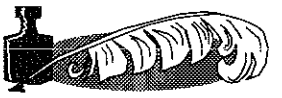

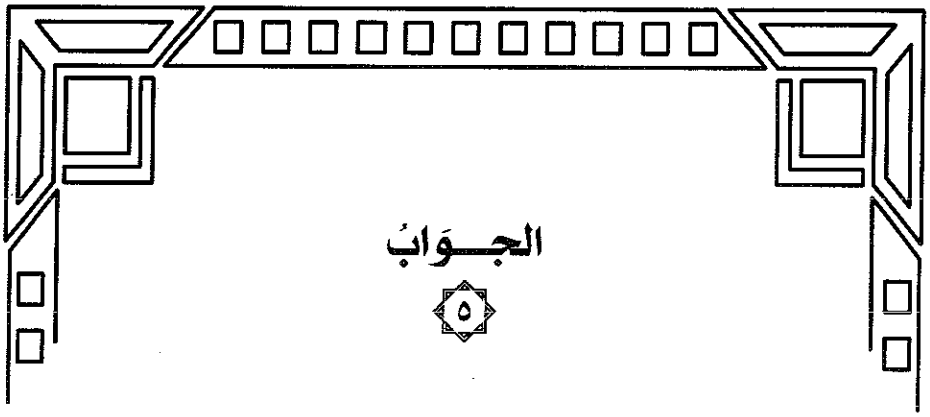

جواب
الحافظ شمس الدّين ابن قيّم الجوزيّة رحمه الله تعالى

وكتب الشيخُ، الإمام، العلاَّمة، ذو الفنون والعلوم، شمس الدِّين، أبو عبدالله: محمد بن الشيخ الصّالح أبي بكر بن أيوب الزّرعي ابن قيِّم الجوزيَّة[1]:

الحمدُ لله الذي بنعمته تتم الصَّالحات:

هذا الكتابُ المسمَّى بـ«انتقال الأنوار» لأبي الحسن البَكْرِيِّ، و «السَّبْعُ حصون»، وأمثالُهما من الكتب المشحُونَةِ بالكذب والافتراء علىٰ رسول الله ﷺ وعلىٰ غيره من الأنبياء وغيرهم كسيرة دلهمة والبطَّال وأحمد الدنف والزيبق المصري وسيرة عنترة وسيرة جعفر والرشيد والبرامكة ونحو ذلك من الكتب

(١) هو العلم المشهور، الإمام الحافظُ، شيخ الإسلام، محمد بن أبي بكر بن أيُّوب، شمس الدِّين، أبو عبدالله الدِّمشقي، المعروف بـ: ابن قيِّم الجَوزية المولود سنة ٦٩١هـ، والمتوفَّى سنة ٧٤٩هـ، ترجمهُ غير واحد لكنَّ أحسن تراجمه: تلك التي عَملها العلاَّمة بكر بن عبدالله أبو زيد ـ نفع الله به وحفظه ـ فقد بلغت الغاية في الحسُن مَعَ رَديفها: «التقريب لعلوم ابن القيمِّ».

المكذوبة المُفْتَراةِ؛ إمَّا جميعها، وإمَّا أن يكون أصلُ السيرة شبراً فيجعله الكذَّابون فراسخَ وأميالاً= لا تجوزُ قراءتها للنَّاس ولا إعارتها ولا إجارتها ولا بيعها ولا روايتها ونقلها.

وأمَّا هذا الكتاب المسمَّى بـ«انتقال الأنوار» فَحاله أظهرُ وأَبينُ من أَنْ يَتوقَّفَ فيه مَنْ له أَدنى بَصَر بالمنقول والتمييز بين صحيحه وسقيمه، بل يستريب أحدٌ من أهل العلم بالنقل: أنَّ هذا الكتاب مشحونٌ بالكذب على رسول الله ﷺ، وقد تواتر عن رسول الله ﷺ أنَّ قال: «**مَنْ كذب عليَّ متعمِّداً، فليتبوأ مقعده من النَّار**».

رواه عن النبي ﷺ ستون نفساً من الصَّحابة، منهم: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير وسعد وسعيد وعبدالرحمٰن بن عوف وأبو عبيدة بن الجرَّاح وغيرهم، وفي لفظ عنه[1]: «**مَنْ قال عنيِّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النَّار**».

وقال ﷺ[2]: «**مَنْ روىٰ عنِّي حديثاً وهو يعلم أنَّه كذب فهو أحد الكاذبين**».

وقد اختلف العلماء في تكفير[3] الكاذب عليه ﷺ وفي قتله ـ بعد اتِّفاقهم علىٰ أنَّ الكذب عليه من أعظم الكبائر التي يستحق فاعلُها العقوبة العظيمة في الدُّنيا ودخول النَّار في الآخرة، والكذب عليه ﷺ ليس كالكذب علىٰ غيره، كما قال ﷺ[4]: «**إنَّ كذباً عليَّ ليس ككذبٍ علىٰ غيري**».

والكذبُ عليه؛ إمَّا بوضع واختلاق مبتدأ، وإمَّا بأن يروي عنه الكذب بعد علمه أنَّه كذب ولا يبيِّنُه.

ولـمَّا كثُر الكذَّابونَ على رسول الله ﷺ أقام الله لدينه من يحفظه ويذبُّ عنه وينفي عنه الكذب ويبيِّن حال الرواة والكاذب منهم والصادق

---

(١) تقدم التعليق على هذا ص: ٢٩.
(٢) تقدم التعليق على هذا ص: ٢٩.
(٣) تقدم التعليق على هذا ص: ٢٩.
(٤) تقدم التعليق على هذا ص: ٢٩.

والمجروح والعدل لِئلاَّ يلتبس بالدِّين ما ليس منه حفظاً من الله تعالىٰ لهذا الدِّين، ولا يزال ـ والحمد لله ـ في كل زمان إذا ظهر الكذب والبدع: عدولٌ شهد لهم رسول الله ﷺ بالعدالة ينفون عن الدِّين الكذب والبدع وتأويلات المبطلين، كما جاء عنه ﷺ أنّه قال: «**يحمل هذا العلم من كلِّ خلفٍ عدوله ينفُون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين**»[1].

فهؤلاء هم خلفاء الرَّسُول ووَارثوه ـ جزاهُم الله خير جزائه ـ كما قال فيهم الإمامُ أحمد[2] ـ ويروىٰ عن أمير المؤمنين[3] ـ رضي الله عنه ـ: «الحمدُ لله الذي جعل في كلِّ زمانٍ فترةٍ من الرُّسل بقايا من أهل العلم: يدعون مَنْ ضَلَّ إلى الهدىٰ، ويَصْبِرونَ منهم علىٰ الأذىٰ، يُحيون بكتاب الله الموتىٰ، ويُبَصِّرون بنور الله أهلَ العَمَىٰ، فكم من قتيلٍ لإبليس قد أَحْيوه،

---

(١) حَديثٌ ضعيفٌ، يُروى عن جماعةٍ: عليٌّ وابن عمر وأبي هُريرة وعبدالله بن عمرو، وجابر بن سمرة وغيرهم، وكلُّها عند التحقيق لا تصلحُ للاعتبار، وأحسنُ مَا هنالك: مرسلُ إبراهيم بن عبدالرَّحمن العُذري من رواية معان عنه وقد روى أيضاً الوليد بن مسلم عن إبراهيم العُذري عن الثقة: مُرسلاً أخرجه ابن عدي وغيره. وإبراهيم هذا فيه جَهالة.
وقال العقيلي: «ولا يعرف إلا به، وقد رواه قومٌ مرفوعاً من جهة لا تثبت» (الضعفاء ٢٥٦/٤).
وضعفه أيضاً العراقيُّ في «التقييد» (ص: ١٣٨) و«التبصرة» (٢٩٨/١) والبلقيني في «محاسن الاصطلاح» (ص: ٢١٩)، وكذا من قبلهما: ابن القطان الفاسي في «الوهم والإيهام» (٣٧/٣ ـ ٤١).
وقد فصَّلتُ الكلامَ عليه مع ذكر ما أُثر عن أئمة الحديث من إيراده مَوْردَ الاحتجاج والاستدلال في جزءٍ مفردٍ ضمن كتابي «بلغة الحديث من أجزاء الحديث».

(٢) استفتح بها الإمام أحمد رحمه الله تعالى كتابه «الردّ على الجهمية والزنادقة» (ص: ٦ ـ ط السلفية)، وقد نقلها عنه ابن القيم في غير هذا الموضع في مواضع من كتبه، كما في «الصواعق المرسلة» (٩٢٧/٣) و«اجتماع الجيوش الإسلامية» (ص: ١٥٤، ١٥٥) وغيرها.
بل لقد استفتح الإمام أحمد بها كتابه إلى مسدّد بن مسرهد في أصول السُّنَّة، وقد نقل ابن مفلح في «المقصد الأرشد» (٢٥/٣ ـ ٢٨) الكتاب كلَّه.

(٣) أخرجه من قول عمر: ابنُ وضَّاحٍ في «البدع والنهي عنها» (ص ٣ ـ ٤)، وإسنادُهُ ليِّن.

وكم مِنْ ضالٍّ تائهٍ قد هَدَوْه، فما أحسنَ أثرهم على النَّاس، وأقبحَ أثر النَّاس عليهم، ينفُون عن كتاب الله: تحريف الغالين وانتحال المُبطلين وتأويل الجاهلين: الذين عقدوا ألوية البدعة، وأطلقوا عَنَان الفتنة، فهم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، مجمعون على مفارقة الكتاب، يقولون على الله وفي كتاب الله بغير علم، يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جُهَّال النَّاس بما يُشَبِّهون عليهم، فنعوذ بالله من فتن المضلِّين».

فَصْلٌ

ومِنْ أَفضلِ الأعمال التي يُتقرَّبُ بها إلى الله تمييز الكذب على رسول الله ﷺ من الصِّدق، فإن قوله ﷺ هو أساسُ الهُدىٰ ومقعدُ السَّعادة والفلاح، والكذب عليه مِن أعظم الباطل، فالتمييزُ بين الصِّدق عليه والكذب من أعظم نصيحة الله ورسوله وكتابه.

وهذه الكتب قد كثُرَ فيها الدَّغَل والكذب والافتراء، وهي في ذلك على مراتب في الكثرة والقلة، فمنها ما كلُّه كذبٌ موضوعٌ لا أَصل له؛ بل هو من أكاذيب الوَضَّاعين، كملحمة دانيال، وسيرة حمزة، ومسائل عبدالله بن سلام، وكتاب الجَفْر المكذوب على عليٍّ، وكتاب الاختلاج والرُّعُود والبُروق المنسوب إلى جعفر الصَّادق، وكتاب الهفت والبطاقة.

ومنها ما أصلُه صحيحٌ؛ لكن وضع عليه الكذَّابون دفاتر كذباً، كمناجاة موسىٰ، وقصَّة داود، وسيرة الإسكندر، ووصايا عليٍّ، وكتاب الحجري، وقصص الأنبياء للكسائي، وليس هو الكسائيَّ الإمام في القراءة والنَّحو واللُّغة، بل لا يُعرف هذا الكسائي: هو مِنَ الإنس أو مِن الجنِّ؟!

وأمَّا هذا البكريُّ فليس مِن أهل العلم، ولا له ذكر في كتب التَّواريخ وأسامي النَّقلة، وكذلك الحُجري.

ومَنْ تأمَّل هذا الكتاب الملعونَ مِن كذبه، المسمَّى بـ«تنقُّلات الأنوار» عَلِمَ أنَّ كثيراً منه، بل أكثره مُضادٌّ لدين الإسلام، وأنَّه يليق بالنُّصيرية والإسماعيلية والطُّرقية، وأنَّه مخالفٌ لكتب الله المنزَّلة.

ولعلَّ واضعَ هذا الكتاب كان زِنْديقاً أَراد القدحَ في الإسلام والنُّبُوَّة، فاختَلقَ ما اختلَقه، أو أنَّه جاهلٌ مفرِطٌ في الجهل، وهذه الأكاذيب إنَّما تليق بالنَّصارىٰ والنُّصيريَّة الذين يغلون في المسيح وعليٍّ بالكذب والبهتان.

فَصْلٌ

وممَّا ينبغي الاعتناءُ به: معرفةُ الكتب الصَّحيحة أو التي غالبها صحيحٌ ليُستدلَّ بها علىٰ الأكاذيب ولولا جَهلُ الجُهَّال بالصَّحيح لما راجَ عليهم الكذبُ، فمن قرأَها وعلمها: عَلِمَ مناقضة هذه الكتب المختلقة لها.

فمن أجلِّها كتابُ البخاريِّ «الجامع الصَّحيح» و«صحيح مسلم»، و«مسندُ الإمام أحمد»، و«مُوَطَّأُ مالكٍ الإمام»، و«سنن أبي داود»، و«سننُ النسائي»، و«سننُ ابن ماجه»، و«جامع الترمذي»، و«مسندُ البزَّار»، و«مسند عبد بن حميد»، و«مسند أبي يعلىٰ الموصلي»، و«أبي داود الطيالسي»، و«صحيحُ أبي حاتم ابن حِبَّان»، و«صحيحُ الحاكم».

ويلي من ذلك مِنَ الكُتب: المغازي: «مغاري موسى بنِ عقبة»، و«ابنِ عائذ» و«الزُّهريِّ»، و«ابنِ إسحاق» و«أبي إسحاق الفَزَاريِّ»، و«هشام بنِ عروة»، و«كتابُ دلائل النبوَّة» للبيهقيِّ، وأضعافُ هذه الكتب التي هي سُرجُ الإسلام، التي هي منبعُ الهُدىٰ، وهي التي تفضَحُ هذه الكتب المختلقة المفتعلة.

فينبغي الاعتناءُ بهذه الكتب ومطالعتُها، فإنَّ فيها أيامَ رسول الله ﷺ وغزواته وسراياه وسيرته وأعلامِ نُبوَّته، والإخبار عمَّا كان وعمَّا يكون.

فهي تربِّي الإيمان في قلب العبد، وتحسم عنه موادَّ الكفر والنفاق، وإذا ظهرَ نورُها طُفيتَ كُتُبُ الباطل.

ويجب على وليِّ الأمر: أنْ يمنعَ مِنْ قراءة هذا الكتاب المسمَّى بـ«تنقلات الأنوار» وأمثاله من الكتب المشاركة له في الكذب على رسول الله ﷺ، والسعيُ في ذلك من أفضل الأعمال التي يتقربُ بها إلى ذي الجلال.

والله يوفِّق وليَّ الأمر لنصر دينه، والذبِّ عن كتابه وسنة رسوله، ويعلي الحقَّ وكلماته، ويُخمِد الباطل وظلماته، إنَّه سميع الدعاء، وأهل الرَّجاء، ولا حول ولا قوَّة إلا بالله، والله تعالى أعلم.

قال:

وكتبه محمد بن أبي بكر الحنبلي.

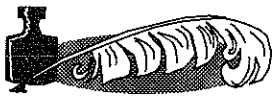

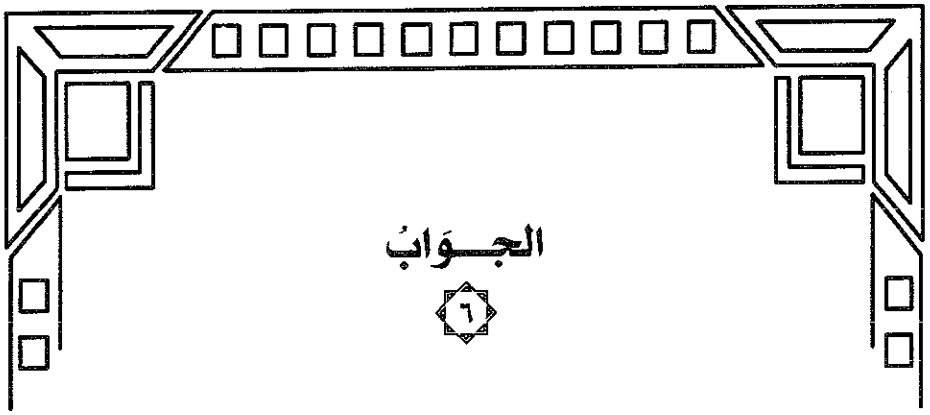

جواب
الحافظ شمس الدّين الذّهبيّ رحمه الله تعالى

ثمَّ كتبَ الشيخُ، الإمامُ، الحافظُ، النَّاقدُ، المؤرِّخُ، ذو[١] الفوائد والمطالعات والاطّلاعِ الكثير والاختصارات، وهو ممَّن له الخبرةُ القويَّةُ بهذا الشَّأن: شمسُ الدِّين أبو عبدالله: محمَّدُ بنُ أحمد بن عثمانَ: ابنُ الذَّهبيِّ[٢] ـ حفظه الله ـ فقال:

هذه الأجوبةُ قولي وقولُ الحُفَّاظ قبلي، بل قولُ مَنْ له فهمٌ في السِّيرة النَّبويَّة، وقولُ كلِّ عالم، إجمالاً وتفصيلاً، ومَنْ صَدَّق بوقوع مثلِ تواليفِ

---

(١) الأصل: ذي.

(٢) هو الإمام، الحافظ، المؤرِّخ، شيخ النقَّاد، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، شمس الدِّين أبو عبدالله الذَّهبيُّ، المولود سنة ٦٧٣هـ، والمتوفى سنة ٧٤٨هـ، صاحبُ المصنَّفات الشَّهيرة النافعة، الذي انتفع بها الخاص والعام، الموافق والمخالف.

ولقد أغنى الباحثين عن جمع ترجمة هذا الإمام من كتب التاريخ والتراجم = الدُّكتور البَّحاثة بشار عوَّاد معروف في كتابه القيِّم: «الذَّهبي ومنهجه في تاريخ الإسلام» فلينظر.

دَجَّالِ زمانه: أبي الحسن البكريِّ، وما حَوَتهُ من الباطل السَّمج، فلا برَّح فلاحه.

قال: وكتب محمد بن أحمد بن عثمان ابن الذَّهبي ـ عفا الله عنه ـ.

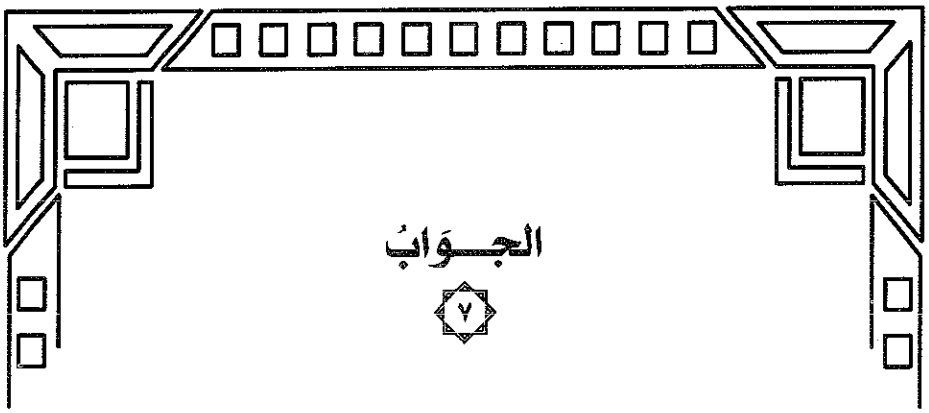

جواب
الحافظ عبدالله بن أحمد ابن المحبّ المقدسيّ رحمه الله تعالى

ثُمَّ كتب الشيخُ، المحدِّثُ، الصَّالحُ، العالمُ، محبُّ الدِّين، عبدُالله بنُ أحمدَ بن المحبِّ[1] ـ رحمه الله ـ ما صُورته:

---

(١) هو الإمام، العالمُ، المحدِّثُ، مُفيدُ الجماعَة، شيخُ السُّنَّة: عبدالله بنُ أحمدَ بنِ المحبِّ عبدالله بن أحمد بن أبي بكرٍ، محبُّ الدِّين، أبو محمَّدٍ السَّعديُّ، المقدسيُّ، الصَّالحيُّ، الحنبليُّ، ولد سنة اثنتين وثمانين وست مئة (٦٨٢هـ) سمَّعه والده من الفخر علي، وابن الكمال، وزينب بنت مكيّ، وطائفة.
ثم طلب بنفسه في سنة سبع وتسعين، ولحق ابنَ القوَّاس، والشَّرفَ ابنَ عساكر والعَسُولي، والناس بعدهم.
قال الذهبي: «انتقيتُ له جزءاً، وسمع مني، وكان خيراً متصوِّناً، مليح الشكل، طيب الصَّوت بالتلاوة، سريع السَّرد، نفَّاعاً في مواعيد العامة»[1].
وفي موضع آخر[2] قال: «وعُني بهذا الشأن، وكتب العالي والنازل، وكان فصيح

---

[١] ذيل تاريخ الإسلام (ص: ٤١٨)
[٢] المعجم المختص ص: ١١٨.

كذلك يقولُ عبدالله بن أحمد بن المحب ـ وهذا خطُّه ـ لطفَ الله به، ولا مَزيدَ على ما نصَّه وشرحه الشُّيوخُ الأعلامُ، وحُفَّاظُ الإسلام، المقدَّمُ ذكرُهم في هذا الجُزْء ـ رضي الله عنهم ونفع بهم وبفوائدهم ـ فإنَّ في أجوبتهم الكفايةَ والهدايةَ ـ إن شاء الله تعالى ـ.

ونسألُ الله العظيمَ أنْ يوفِّق أولياءَ أمور المسلمين لإزالةِ المُنْكراتِ، ولا حولَ ولا قوَّةَ إلا بالله، وحسبُنا الله ونعم الوكيل.

الحمدُ لله، وصلَّى [الله] على سيِّدنا محمد النبيّ، وآله وصحبه.

آخر ما كتبهُ

= القراءة، جهوريّ الصَّوت، منطلق اللِّسان بالآثار، سريع القراءة، . . ، صالحاً خائفاً من الله، صادقاً، انتفع الناس بتذكيره وبمواعيده».

وقال أيضاً[1]: «وكان ذا خير وصدق وسمت وتقوىٰ». توفِّي رحمه الله في سابع ربيع الأول سنة سبع وثلاثين وسبع مئة، وكانت جنازته مشهودةً.

قلت: ولقد كانت لابن المحب مكانة ومنزلة عند ابن تيميَّة رحمهما الله، فقد كان الشيخ رحمه الله يحبُّ قراءته، فلِذَا أدخل القلعة مع الشيخ الصالح عبدالله الزرعي، لما توفِّي شيخ الإسلام فاستحملا قراءة القرآن من الموضع الذي انتهىٰ إليه شيخ الإسلام (البداية ١٣٨/١٤).

تنظر ترجمة في:

كتب الذهبي التي نقلنا عنها و:

ذيل العبر ١٠٧/٤، والوافي بالوفيات ٦٠/١٧، والوفيات ١٣٩/١ لابن رافع، وذيل التذكرة ص ٢٩، والبداية ١٧٨/١٤ وذيل طبقات الحنابلة ٤٢٦/٢، وذيل التقييد ٤٠٤/٢، والدرر الكامنة ٣٤٨/٢، والشذرات ١١٤/٦ وغيرها.

---

[1] معجم الشيوخ (رقم: ٣٥٢).

الرِّســـالة

ـــ ٢ ـــ

رسالةٌ
في حكم النظر في كتب البكريّ

تصنيف

عمدة الحفَّاظ الإمام جمال الدّين أبي الحجاج المزِّي

رحمه الله تعالى

صورة النسخة الخطية

والسهم إشارة إلى موطن البداية

ثم وقفتُ على كلامٍ مُفردٍ مصنَّفٍ في ذلك للشيخ جمال الدِّين المِزِّي صُورتهُ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى، أمَّا بعدُ:

فقد وقفتُ على بعضِ الكُتب المنسُوبة إلى أبي الحسن أحمدَ بنِ عبدالله بنِ محمَّد البكريِّ، مثل «كتاب «رأس الغُول»، و«كتاب شر الدَّهر»، و«كتاب انتقال الأنوار»، و«كتاب كلندجة» و«كتاب حصن الدُّولاب»، و«كتاب الحصون السَّبعة، وصاحبها هضام بن الحجاف، وما جرىٰ لأمير المؤمنين عليِّ بن أبي طالب معه من الحروب والقتال»، فوجدتُ فيها من الأحاديث المُفْتَعلة والأحاديث المخْتَلَقة والإفكِ المُفْتَرىٰ ما يجِلُّ عن الوصف، ويتجاوزُ عن النَّعت، ممَّا يعلمُ مَنْ عنده أَدنى خطٍّ من العلم، وأدنى مُسكة من العقل: أنَّها كذلك.

لما اشتملت عليه من الأباطيل والخُرافَات والأضاليل والتُّرَّهات، والكذب على الله، وعلى رسوله، وعلى أصحابه، ومن أسماء رجالٍ لا يُعرفون، ولا يدرىٰ: هل وُجدوا في هذا العالم أم لا؟

وأسماء أماكن لم يسمع بها في جاهلية، ولا إسلام، وذكر حروب وغزوات لا يعرفها أحدٌ من أهل العلم، ولا يوجد لها ذكرٌ في شيءٍ من كتب أهل الحديث، ولا في شيءٍ من الأحاديث الصَّحيحة ولا الضعيفة، مثل كتاب البخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وأبي بكر ابن خزيمة وأبي حاتم ابن حبَّان، وغير ذلكِ ممَّا يطول ذكره.

ولا في شيءٍ من المسانيد، مثل مسند الإمام أحمد بن حنبل، وأحمد بن منيع، ومحمد بن يحيىٰ بن أبي عمر العدني، والهيثم بن كليب الشاشي، والمعجم الكبير، والمعجم الأوسط، والمعجم الصغير للطَّبراني.

ولا في شيءٍ من المغازي والتَّواريخ، مثل «السِّيرة والمغازي» لمحمد بن إسحاق، و«الردَّة والفتوح» لسيف بن عمر التميمي، ولمحمد بن

عمر الواقدي، و«كتاب التاريخ الكبير» للبخاري، و«التاريخ الأوسط» له، و«التاريخ الصَّغير» له، و«كتاب التاريخ» لأحمد ابن أبي خيثمة، و«كتاب الطبقات» لمحمد بن سعد كاتب الواقدي، وغير ذلك ممَّا يطول ذكره، ويتعذَّرُ استقصاؤه.

ولا نعلمُ أَحداً من خلق الله تعالىٰ وَضَع في شيءٍ من الكتب، ولا دَوَّن في شيءٍ من الدَّواوين نَظيرَ مَا وضَعه هذا الأَفَّاكُ الأثيم الشيطان الرَّجيم.

وإنْ كان في كتبه شيءٌ من الحق والصِّدقِ، فهو قليلٌ نادِرٌ جداً بالنسبة إلى ما فيها من الباطل والكذب.

وذلك[1] نظير ما في «سيرة عنترة»، و«البطَّال»، و«دلهمة»، و«القاضي عقبة»، و«عبدالوهَّاب»، ونحو ذلك من الكتب المكذوبة.

لكن أولئك كذبوا على قوم ليسُوا بأنبياء ولا مرسلين، ولا تعلق له بشيءٍ من أمر الدِّين بخلاف هذا اللَّعين الكذَّاب على الله، وعلىٰ رسوله، وعلىٰ أصحابه الذين هم خيار المسلمين.

وأمَّا البكري الذي نُسبت إليه هذه الكتب فلا يعرفه أحدٌ من أهل العلم، ولا يُوجد له ذكرٌ في شيءٍ من التَّواريخ، ولا يُروىٰ عنه شيءٌ من الأحاديث، ولا يُدرىٰ أين كان، ولا متىٰ كان؟!!

ومَنْ حَسَّن الظَّنَّ بِشيءٍ من هذه الكُتُب وما جَرىٰ مجْراها، أو أَعانَ علىٰ قراءتها أو علىٰ كتابتها بعد الاطِّلاع علىٰ ما فيها: فهو من أَضلِّ الضالِّين وأجهل الجاهلين.

وعلىٰ ولاة الأمر ـ وفَّقهم الله لمراضيه ـ عقوبة من يتعاطى ذلك بما يردعه ويردع أمثاله عن ذلكِ، وهو من أفضل أنواع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والتعاون على البر والتقوىٰ، والتناهي عن الإثم والعدوان.

---

(١) في الأصل: ما نظير ما.. ولعلَّ حذف ما الأولى هو الأصوب.

وجمع لنا ولهم خير الدنيا والآخرة، وصَرَفَ عنَّا وعنهم شرَّ الدنيا والآخرة، إنَّه علىٰ كلِّ شيءٍ قدير، ولا حول ولا قوَّة إلا بالله.

والحمد لله وحده، وصلَّى الله على محَّمد خاتم النبيين وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

وكتب يوسف المِزِّي ـ عفا الله عنه ـ في العشر الأول من ذي القعدة سنة أربع وعشرين وسبع مئة.

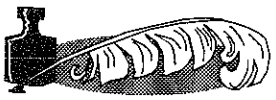

الرسـالة

ـ ٣ ـ

جواب
عن حكم أجرة ورواية الكتب المحرَّمة
للعلامة ابن عروة الحنبليّ (*)
رحمه الله تعالى

(*) هو الإمامُ العلاَّمةُ، المحدِّثُ الزَّاهدُ، علي بن حُسين بن عُروة، أبو الحسن الدِّمشقي، المعروف بـ: ابن زكنون الحنبلي ولد قبل الستِّين وثمان مئة، وسمع من يحيى بن يوسف الرَّحبي، ويوسف الصيرفي، وآخرين.

وذكر عن نفسه أنَّه سمع من ابن المحبِّ.

قال ابن حجر: «ثم أقبل على العبادة والاشتغال فبرع، وأقبلَ على «مسند أحمد» فرتَّبه على الأبواب، ونقل في كل بابٍ ما يتعلق بشرحه من كتاب «المغني» وغيره..»

وقال: «وثار بينه وبين الشَّافعيَّة شرّ كبير بسبب الاعتقاد، وكان زاهداً قانتاً خيِّراً، لا يقبل لأحد شيئاً، ولا يأكل إلاَّ من كسب يده».

قلت: المُراد بالاعتقاد الذي أثار الشر بين ابن عروة وشافعية زمانه = كون ابن عروة أثريًّا سُنِّياً سلفياً، مقتضيا آثار السلف في أبواب الاعتقاد والاتِّباع.

ومن جهالات ذلك العصر أنَّهم يرمون كل من كان على معتقد السلف بالانحياز لابن تيميَّة واعتقاده؛ وهذا حقٌّ لكنهم يريدون به معنىً باطلاً.

فابن تيمية لم يأت بغير معتقد سلف الأمَّة الطيِّب، وهو اعتقاد أئمة الإسلام الكبار، =

= وأهل الحديث قاطبة إلاّ شذوذاً منهم، وكذا أكثر الحنابلة، وكثير من الشافعية والمالكية ممَّن دوَّنت اعتقاداتهم ونقلت.

لكنَّ كثيراً من شافعية ذلك العصر قد حجروا على أنفسهم النَّظر في كتب القوم، ورضوا بالتقليد.

ولا يزال الأمر جارٍ إلى كثير من أهل زماننا من المنتسبين إلى الأشعري، والله المستعان.

وقال ابن تغري بردي(١): «وكان فقيهاً عالماً، شرح «مسند الإمام أحمد»، وكان غاية في الزهد والعبادة والورع والصَّلاح ـ رحمه الله ـ» (النجوم الزاهرة ١٥/١٩٣).

وقال ابن مفلح: «الشيخُ، العالمُ، الصَّالحُ، الورعُ، القدوةُ، اعتنىٰ بعلم الحديث والتفسير، وكتب كثيراً، ورتب «مسند الإمام أحمد رضي الله عنه» على الأبواب، وزاد فيه أنواعاً كثيرة من العلم، وقد نُوقش في ذلك، وكان ممَّن جبله الله تعالى على حبِّ الشيخ تقيِّ الدين ابن تيميَّة، وكان النَّاس يعظِّمونه ويعتقدون فيه الصلاح والخير...، وهو على طريق السلف الصالح» (المقصد الأرشد ٢/٢٣٨).

وقد توفِّي رحمه الله تعالىٰ سنة سبع وثلاثين وثمان مئة.

(١) قال محمد الطنجي ـ رحمه الله ـ : ٥٢ «تغري بردي: كلمة تركية معناها: عطاء الله، أو الله أعطى» «المرجع في التراجم...» ص(٧٥) الثقافة

مسـألةٌ

هل يصحُّ أجرة كتب السِّير والحكايات والغزوات وما أشبه ذلك؟
وهل أُجرتهم حَلال؟

الجوابُ

أمَّا الكُتبُ التي يكثُرُ فيها الكذبُ، مثل «سيرة عنترة» و«البطَّال» والغزوات المكذوبة على النَّبِيِّ ﷺ، وعلىٰ حمزة وعلي ونحو ذلك من الأحاديث المُفْتَراة، فلا تحلُّ روايتُها على وجْهِ التَّصديق بها.

ولا تحلُّ إجارةُ ما تضمَّنَته من الكتب، لأنَّها منفَعةٌ مُحرَّمةٌ، والله أعلم.

مسـألةٌ

في

حكم دفع الزكاة للقلندرية والجوالقية وأضرابهم

أجاب عليها

العلامة زينُ الدّين الفارقي

و

شيخ الإسلام ابنُ تيميَّة

رحمهما الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام علىٰ مَنْ لا نبيَّ بعده، و على آله وصحبه، وبعد:

فهذه فتوىٰ مختصرة عن سؤال حول جواز دفع الزكاة لأهل البدع من القلندرية وأضرابها: للعَلَمين، الإمامين: شيخ الإسلام ابن تيمية، والعلاَّمة زين الدِّين الفارقي - رحمهما الله تعالى -.

ولشيخ الإسلام ابن تيمية جوابٌ آخر مطوَّلٌ في الصُّوفية وألقابها، وحكم القلندرية، قال فيه:

«وأما هؤلاء القلندرية المحلقين اللِّحىٰ، فمن أهل الضلالة والجهالة، وأكثرهم كافرون بالله ورسوله، لا يرون وجوب الصلاة والصِّيام، ولا يحرِّمون ما حرَّم الله ورسوله، ولا يدينون دين الحقِّ، بل كثير منهم أكفر من اليهود والنصارىٰ، وهم ليسوا من أهل الملَّة ولا من أهل السنَّة؛ وقد يكون فيهم مَنْ هو مسلم: لكن مبتدعٌ ضال أو فاسق فاجر.

ومَنْ قال: إن قلندر كان موجوداً في زمن النبي ﷺ فقد كذب وافترىٰ؛ بل قد قيل: أصلُ هذا الصِّنف = أنَّهم كانوا قوماً من نسَّاك الفرس يدورون على ما فيه راحة قلوبهم بعد أداء الفرائض واجتناب المحرمات، هكذا فسَّرهم الشيخ أبو حفص السهروردي في «عوارفه»...» إلى آخر ما ذكره - رحمه الله - (مجموعة الرسائل والمسائل ٦٤/١ - جمع رشيد رضا).

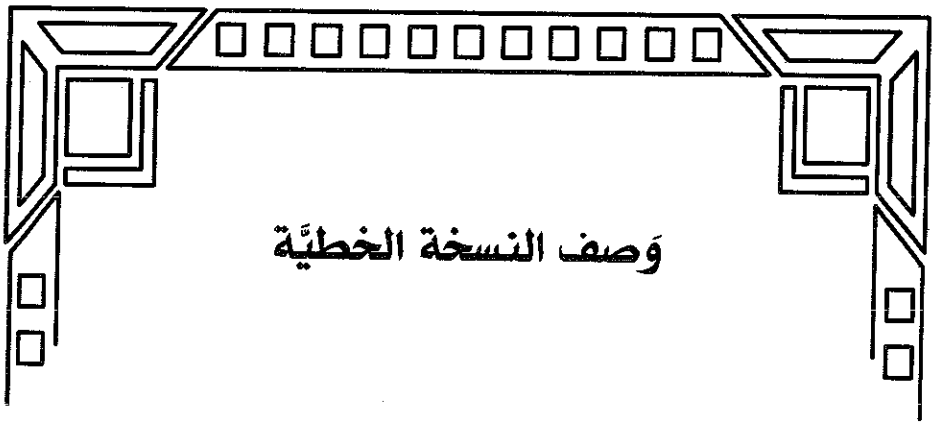

وَصف النسخة الخطيَّة

أُخرج هذا النَّصُّ عن النُّسْخة الخطيَّة المحفوظة بالمكتبة الظاهرية ضمن مجموعٍ (رقم:)، الورقة ٣٥ منه.

وعلى الجواب: توقيع الشيخ زين الدين الفارقي، وكذا توقيع شيخ الإسلام ابن تيمية: لكن ليس بخطِّهما.

والمحتملُ أن يكون الناسخ نقلها عن النسخة التي عليها توقيع الشيخين أو عن نسخة فرعية عليها.

وجوابُ الشيخ المذكور هنا موافق لما في أجوبته ومصنَّفاته الأخرى ممَّا يقضي بثبوت ذلكِ عنه.

إضافة إلى وجودِ أُسلوب الشَّيخ رحمه الله في هذا الجواب.

هذا، والله تعالى أعلم.

ترجمة الفارقي

هو الإمام المُفتي، الفقيه الكبير، زين الدين، أبو محمد، عبدالله بن مروان بن عبدالله الفارقي الشافعي، شيخ دار الحديث الأشرفية بدمشق، وخطيب الجامع الأموي بها.

ولد سنة ثلاث وثلاثين وست مئة (٦٣٣هـ)، وسمع من كريمة بنت عبدالوهاب «صحيح البخاري»، ومن ابن الصَّلاح «صحيح مسلم»، وعلى طائفة بدمشق.

قال الذهبي: «عُني بالفقه، وقرأ بنفسه الحديث، وكان ديِّناً خيِّراً في نفسه، قوي النَّفس، جَهوريّ الصَّوت، كبير القدر» (المعجم المختص ص: ١٣١).

وقال التقي الفاسي: «وكان عارفاً بالفقه وغيره، خيِّراً، درَّس بدار الحديث الأشرفية بدمشق بعد النواوي، وولي خطابة دمشق» (ذيل التقييد ٤٦٤/٢).

توفِّي رحمه الله في صفر سنة ثلاث وسبع مئة.

قلتُ: وكان للزين الفارقي رحمه الله عِلاقة قويَّة بشيخ الإسلام ابن تيميَّة رحمه الله، فقد اجْتَمعَا معاً في قضية عسَّاف النَّصراني الذي سبَّ النبي ﷺ وقرَّرا المُضي إلى الأمير عز الدين أيبك الحموي نائب السلطنة، فكلماه في أمره، فأجابهما إلى ذلك.. في قصَّة تذكر وقد فصَّلت أمرها بجمع شتاتها من كتب التأريخ في كتابي «الدر المكنون».

تنظر ترجمة الفارقي في:

«معجم الشيوخ» (رقم: ٣٧٨)، و«المعجم المختص» (رقم: ١٥٠)، «الدر الكامنة» (٤١١/٢) و«الوافي بالوفيات» (٦٠٢/١٧)، و«ذيل التقييد» (٤٦٤/٢) و«البداية» (٣٠/١٤) و«طبقات السبكي» «٤٤/١٠) و«طبقات ابن قاضي شهبة» (٢٨/٢) و«الشذرات» (٨/٦) و«الدارس» (٢٦/١).

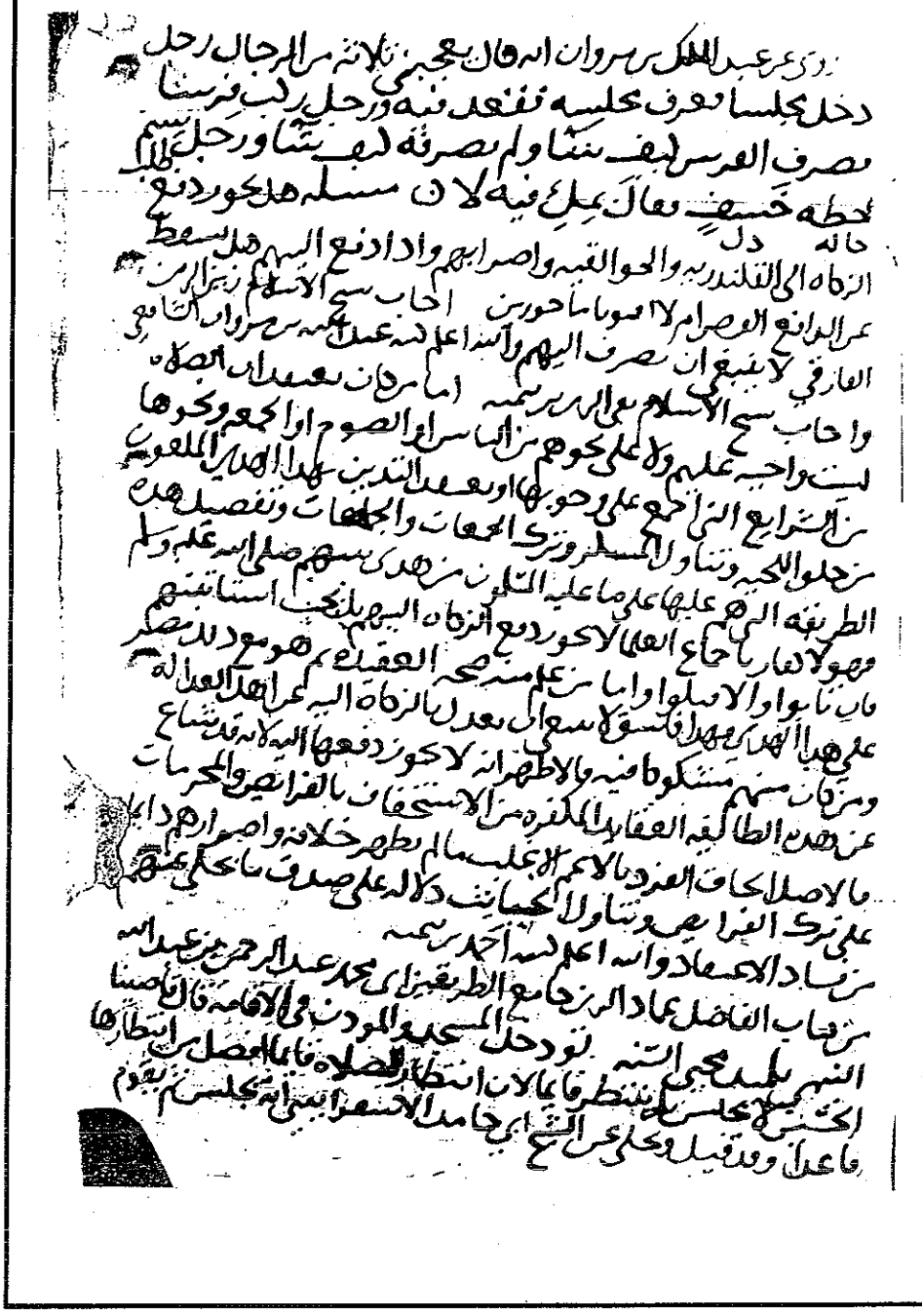

صورة النسخة الخطية

مسألةٌ: هل يجوز دفع الزكاة إلى القلندرية والجوالقية وأضرابهم، وإذا دفع إليهم هل يسقط عن الدافع الفَرضُ أم لا؟

أَفتُونَا مأجورين.

أجاب شيخُ الإسلام زينُ الدين الفارقي:

لا ينبغي أن يصرفَ إليهم، والله أعلم.

كتبه عبدالله بن مروان الشافعي

وأجاب شيخ الإسلام تقيُّ الدين ابنُ تيمية:

أمَّا من كان يعتقدُ أنَّ الصَّلاة ليست واجبةً عليهم ولا علىٰ نحوهم من الناس، أو الصوم، أو الجمعة، ونحوها من الشَّرائع التي أُجمِع علىٰ وجوبها، أو يعتقد التديُّن بهذا الهدي الملعُون من حلق اللِّحية وتناول المسكر وترك الجمعات والجماعات وتفصيل هذه الطريقة التي هم عليها علىٰ ما عليه المسلمون من هدي نبيهم ﷺ: فهؤلاء كفَّار بإجماع العلماء، لا يَجوز دفع الزكاة إليهم؛ بل يجب استتابتهم فإن تابوا، وإلاَّ قتلوا.

وأمَّا من عُلم منه صحَّة العقيدة ثم هو مع ذلك مصرٌّ علىٰ هذا الهدي فهذا فاسقٌ لا ينبغي أن يعدل بالزكاة إليه عن أهل العدالة.

ومَنْ كان منهم مشكوكاً فيه، فالأظهر أنَّه لا يجوز دفعها إليه، لأنَّه قد شاع عن هذه الطائفة العقائدُ المكفِّرةُ: من الاستخفاف بالفرائض والمحرَّمات.

فالأصل إلحاق الفرد بالأعم الأغلب ما لم يظهر خلافه.

وإصرارُهم دائماً علىٰ ترك الفرائض وتناول الخبَائث دلالةٌ على صدق ما يُحكى عنهم من فساد الاعتقاد والله أعلم.

كتبه أحمد بن تيميَّة

فهرست
الكتب المضلَّة والمفتراة التي حُذرٌ منها

- انتقال الأنوار = تنقلات الأنوار:
- تنقلات الأنوار: ١٧، ١٨، ٢١، ٢٢، ٣٥، ٣٦، ٣٨، ٣٩، ٤٧
- حديث السبع حصون وصاحبها هضام بن جحاف: ٢١، ٢٤، ٢٩، ٤٧، ٥٣
- حديث شر الدهر: ٢١، ٤٧
- حكايات العيَّارين = سيرة أحمد الدنف والزيبق المصري.
- حكايات الرشيد ووزيره البرمكي: ١٨، ٣٥
- رأس الغول: ٢١، ٤٧
- سيرة أحمد الدنف والزيبق المصري: ١٨، ٣٥
- سيرة حمزة: ٣٨، ٥٣
- سيرة دلهمة: ١٨، ٣٥، ٤٨
- سيرة البطال: ١٨، ٢١، ٣٥، ٤٨، ٥٣
- سيرة عنترة: ١٨، ٣٥، ٤٨، ٥٣
- سيرة الإسكندر.
- سيرة القاضي عقبة: ٤٨
- سيرة عبدالوهاب: ٢١، ٤٨
- قصة داود: ٣٨
- قصص الأنبياء للكسائي: ٣٨
- كتاب الجفر المنسوب إلى عليٍّ: ٣٨
- كتاب الاختلاج والرعود والبروق المنسوب إلى جعفر الصادق: ٣٨

- كتاب الهفت والبطاقة: ٣٨
- كتاب حصن الدُّولاب: ٤٧
- كتاب الحجري: ٣٨
- كلندجة: ٢١، ٤٧
- مسائل عبدالله بن سلام: ٣٨
- ملحمة دانيال: ٣٨
- مناجاة موسى: ٣٨
- وصايا علي: ٣٨

فهرست الرسائل

١ ـ أجوبة العلماء الأجلاء عن حكم النظر في كتب البكريّ ١٥
٢ ـ رسالة في حكم كتب البكري للمزّى ٤٥
٣ ـ جواب في حكم أجرة ورواية الكتب المحرَّمة لابن عُروة ٥١
٤ ـ جوابان عن حكم دفع الزكاة للقلندرية والجوالقية وأضرابهم لابن تيميَّة
والفارقي ٥٤

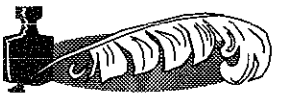

فهرست الموضوعات
والمسائل والفوائد

الموضوع	الصفحة
مقدمة التحقيق	٥
فوائد الجزء	٥ ـ ٦
البكري في الميزان	٩
النص المحقق: قصة السَّؤال وصيغته	١٥
* جواب ابن تيميَّة	١٧
الكذب على الأنبياء أعظم من الكذب على غيرهم	١٨
ترجمة البطال (حاشية)	١٨
غزو القسطنطينية	١٩
ترجمة عبدالوهاب بن بخت (حاشية)	١٩
تنبيه على وهم في عزوِ حديث في كتب شيخ الإسلام	٢٠
من الكذب ما يوجب إباحة دم قائله	٢١
تعزير من يروي مثل هذه القصص المكذوبة	٢١
وجوب بيان كذب ما يروىٰ في هذه الكتب على أهل العلم	٢٢
التنبيه على تحريف قبيح وقع في مطبوعة «مجموع الفتاوىٰ»	٢٢
ما يجب على ولاة الأمر تجاه من يروي مثل هذا أو يعين عليه	٢٢
لوليِّ الأمر تحريق هذه الكتب المضلَّة	٢٢
* جواب المزِّي	٢٣
جهالة البكريِّ هذا عيناً وحالاً	٢٤

الموضوع	الصفحة
من حَسَّن الظنَّ بكتب البكريِّ أو ما جرىٰ مجراه بعد الاطِّلاع عليه فهو من أضلِّ الضَّالين	٢٤
* جواب البرزالي	٢٦
شهادة إمامٍ عارفٍ لشيخ الإسلام ابن تيمية علىٰ معرفته بالسُّنَّة والأخبار، وقدمه الرَّاسخة في نقد المتون والأسانيد!	٢٧
وشهادته أيضاً للمزِّي بتمكنه في معرفة الرجال: جرحاً وتعديلاً	٢٧
تواضع البرزالي بالإحالة على جوابي: ابن تيمية والمزي	٢٧
* جواب الفخر البعلبكي	٢٨
اختلاف العلماء في تكفير الكاذب على رسول الله ﷺ والتعليق عليه	٢٩
تخريج مُوسَّعٌ لحديث: «مَنْ روىٰ عنِّي حديثاً، وهو يرىٰ أنه كذب...» ..	٣٠
شهادة الفخر البعلبكي للإمامين ابن تيميَّة والمزي	٣٣
من القرائن والطرق في معرفة الكذب: كون المذكور غير معروفٍ بل مختلق، ومشابهة متونها لمتون حكايات أخرىٰ مكذوبة	٣٣
* جواب ابن القيِّم	٣٥
عدم جواز رواية هذه الكتب ولا قراءتها للناس ولا بيعها ولا إجارتها	٣٦
حكم الكذب على رسول الله ﷺ واختلاف العلماء في تكفير الكاذب عليه	٣٦
طرق الكذب على رسول الله ﷺ	٣٦
حفظ الله لهذا الدين بخلفاء الرسول ووارثيه	٣٧
من أفضل الأعمال: تمييز الكذب على رسول الله ﷺ من الصِّدق	٣٨
التفريق بين الكسائي صاحب «قصص الأنبياء» والكسائي المقرىء اللُّغوي ...	٣٨
جهالة البكري والحجري	٣٨
حقيقة البكري وما تضمَّنته كتبه	٣٨ ـ ٣٩
مما ينبغي الاعتناء به: معرفة الكتب الصحيحة أو التي غالبها صحيح	٣٩
أجلّ كتب الحديث والمغازي	٣٩
الواجب علىٰ وليِّ الأمر تجاه هذه الكتب المضلَّة	٣٩
* جواب الذَّهبي	٤١
تواضع الذَّهبي بإحالته علىٰ أجوبة مَنْ سبقه بالكتابة	٤١

الموضوع	الصفحة

* جواب ابن المحبِّ ٤٣
إحالته على أجوبة مَنْ سَبقَه بالكتابة مع الثناء عليها ٤٤
*رسالة في حكم النظر في كتب البكري للمِّزي: ٤٥
من الطرق والقرائن في معرفة الكذب والباطل: خروج هذه القصص والحكايات عن دواوين السنة والإسلام الكبيرة الصحيحة والضعيفة ٤٧
عظم الكذب على الأنبياء ٤٨
جهالة البكري: عيناً وحالاً ٤٨
مَنْ حَسَّن الظن بكتب البكري، وما جرىٰ مجراها بعد الاطِّلاع عليها فهو من أضلِّ الضالِّين ٤٨
الواجب على ولاة الأمر تجاه الكذَّابين ومن يروِّج كذبهم ٤٨
*جواب ابن عروة عن حكم أجرة ورواية الكتب المحرَّمة ٥١
ترجمة ابن عروة (حاشية) ٥١
*مسألة في حكم دفع الزكاة للقلندرية وأضرابهم من أهل البدع ٥٤
مقدمة التحقيق ٥٥
ترجمة الفارقي ٥٧
الأصل: إلحاقُ الفرد بالأعمِّ الأغلب ما لم يظهر خلافه ٦٠
فهرست الكتب المضلّة والمفتراة التي حُذر منها ٦١
فهرست الرسائل ٦٣
فهرست الموضوعات والمسائل والفوائد ٦٤